

جامعة أحمد دراية ادرار - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
شعبة مالية ومحاسبة  
تخصص مالية المؤسسة

الموضوع

أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي للفترة ( 2008 - 2017 )

نقشت يوم السبت الموافق لـ 12 ماي 2018

إشراف الأستاذ:

- بن زيدي عبد اللطيف

إعداد الطالبتين:

✓ بركاوي أسماء

✓ بوشنة مدينة

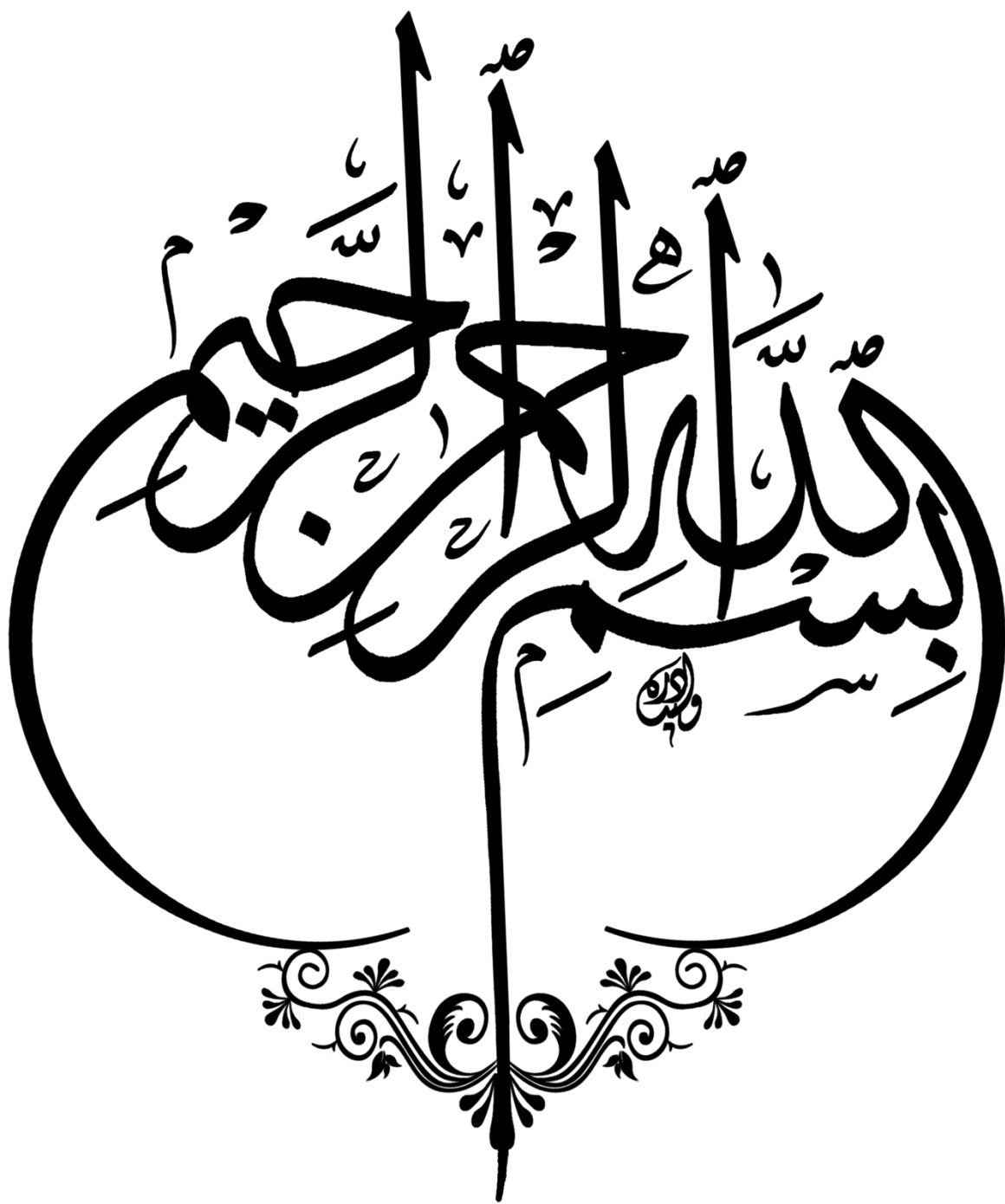
لجنة المناقشة:

مشرفا	الاستاذ بن زيدي عبد اللطيف
رئيسا	الاستاذ بجاوي عبد القادر
مناقشا	الاستاذ خديرة أحمد

الموسم الجامعي : 2017 / 2018

## الموضوع

أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الإقتصادية  
دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي للفترة ( 2008 - 2017 )



# شكر و عرفان

قال الله تعالى ﴿ وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

الحمد لله عز وجل على عظيم نعمته أن وهبنا العقل , وحسن التدبير و التوكل  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله  
وصحبه وسلم.

نشكر جميع أساتذة كلية العلوم التجارية , الاقتصادية وعلوم التسيير  
والى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل

## إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلي:

الذان قال الله تعالى فيهما: ﴿وَقُلْ رَبِّ رَبِّي إِيَّاهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ .

التي اجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي وإلى الصدر المحنون الذي أويت إليه أيام خوفي وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى  
بسمة الحياة وسر الوجود، وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وإلى التي الجنة تحت قدميها \*أمي الحبيبة الغالية\* أطال الله في عمرها

إلى من كان عوني وسندي ومد لي يد العون لأخرج بر الأمان وإلى تاج مراسي \*أبي الغالي\* أطال الله عمره .

إلى من شامركوني حليب الأمومة إلى من قاسموني الفرح والحزن، وإلى من يعجز اللسان عن وصف ما أكنه لهم من حب وحنان  
وإخوتي الأعزاء \*عبد الحفيظ، محمد، عبد العالي، بلال، فاطمة، أسماء، وخديجة\* وإلى نروجة أخي وإلى البراعم الصغار \*عبد  
المؤمن، وأمين، فاطمة الزهراء\* حفظهم الله

إلى أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي وأبنائهم كلا باسمه .

إلى كل أفراد عائلتي دون أن أنسى جداي وجدائي وأخي أيوب مرحمه الله .

إلى كل من علمني حرفاً طيلة فترة تعليمي من الابتدائي إلى الجامعي، وأساتذتي الكرام

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم صديقاتي \*أسماء، نادية، فريدة، سارة، مبروكة، ورشيدة، كلثوم  
وحياة، هالة، سليمة، سهام، جميلة، كريمة\*

إلى من جمعني بهم أحلى أيام الجامعة \*سعيدة، حفصة، فونزية، فاطمة، أسماء، سرور، سعيدة، عائشة، حليلة، نعيمة، دلال، زهرة  
، صفية\* .

إلى من جمعني بها هذا العمل وتقاسمنا حلوه ومره صديقتي وحببتي \*أسماء\* .

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكري .



## الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا  
تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله  
عليه وسلم

الصدر الحنون الذي أويت إليه خوفي إلى الشمعة التي احترقت لتضيء لي سبيلي إلى ذبلت  
لأتفتح وشقيت لإسعادي إلى من اجتهدت وحرصت على تربيته إلى التي الجنة تحت قدميها  
حبيبتي وقرّة عيني أُمي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جناته  
من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة إلى من  
كلله الله بالهيبة والوقار إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي إلى من زرع فينا الثقة  
إلى تاج رأسي أبي العزيز أمدّه الله بالصحة والعافية وطول العمر  
من شاركوني حليب الأمومة وجدار رحمة وقاسموني الفرح والحزن وسقف البيت إلى من يعجز  
اللسان عن وصف ما أكنه لهم من حب وحنان أخواتي بدرة وشيماء وإخوتي عمرو وعبد المالك  
ومحمد عبد الشافي

إلى أخوالي وخالاتي....عماتي وأعمامي رحمة الله عليهما  
إلى كل من عائلة بركاوي...بوقليلته...نصور... دون أن أنسى جدتاي أطال الله عمرهما  
إلى من يرتاح لها قلبي وتهدي لها نفسي وينير لرؤيتها وجهي إلى أغلى وأرق صديقتة أسماء  
إلى كل طلبة دفعة 2016/2017

إلى من قاسمتها هذا العمل حلوه ومره حفظها الله لي الغالية مدينته  
إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي

## الفهرس العام

.....	البسمة
.....	شكر و عرفان
.....	الفهرس العام
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الملاحق
.....	المقدمة العامة
أ-ج	

### الجانب النظري

#### الفصل الأول : الإطار النظري للمخاطر

05	تمهيد
06	المبحث الأول : عموميات حول المخاطر
06	المطلب الأول : مفهوم المخاطرة
06	المطلب الثاني : اسباب المخاطر
08	المبحث الثاني : أصناف المخاطر وأساليب التعامل معها
08	المطلب الأول : المخاطر حسب معيار القياس
08	المطلب الثاني : تصنيفات المخاطر حسب ارتباطها بالمؤسسة
09	المطلب الثالث : أساليب التعامل مع المخاطر
11	المبحث الثالث : مؤشرات قياس المخاطر غير النظامية
11	المطلب الأول : العائد وعلاقته بالمخاطرة
11	المطلب الثاني : مؤشرات قياس المخاطر غير النظامية
13	خلاصة الفصل

#### الفصل الثاني : أداء المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات قياسه

15	تمهيد
16	المبحث الأول : ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية
16	المطلب الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية
18	المطلب الثاني : مفهوم الأداء وأنواعه
21	المطلب الثالث : تقييم الأداء
22	المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي
22	المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
23	المطلب الثاني : معايير الأداء المالي

24	المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي.....
26	المبحث الثالث : مؤشرات قياس الأداء المالي.....
26	المطلب الأول : مؤشر الربحية (المؤشر التقليدي).....
28	المطلب الثاني : مؤشر المردودية (المؤشر التقليدي).....
29	المطلب الثالث : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (المؤشر الحديث).....
31	خلاصة الفصل.....

### الجانب التطبيقي

#### الفصل الثالث : أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة

33	تمهيد.....
34	المبحث الأول : نبذة عامة حول بنك البحرين الإسلامي.....
34	المطلب الأول : نشأة بنك البحرين والهيكل التنظيمي له.....
34	المطلب الثاني : الخدمات المصرفية لبنك البحرين الإسلامي.....
35	المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لتأثير المخاطر غير النظامية على الأداء المالي.....
35	المطلب الأول :دراسة مؤشر الرفع التشغيلي ومؤشر المردودية.....
38	المطلب الثاني :تحليل النتائج المتحصل عليها.....
39	خلاصة الفصل.....
41	الخاتمة العامة.....
43	قائمة المصادر والمراجع.....
48	الملاحق.....
	ملخص الدراسة.....



## فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مؤشر الرفع التشغيلي	36
02	مؤشر المردودية	37

# المقدمة

## المقدمة

تتعرض مختلف المؤسسات لمخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها ، مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات ، تتمثل عموماً في حالة عدم التأكد ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الإستراتيجية المسطرة مسبقاً ، حالة عدم التأكد بالأساس تمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي لنجاح أو فشل المؤسسة ، لذلك على المؤسسات التي ترغب بالبقاء في دنيا الأعمال والتنافس بكفاءة أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء. فإن إعتقاد المدخل الإستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المؤسسات لمثل هذه المخاطر .

ويعتبر الأداء القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والموظفين ، ومن خلال إيجاد الآليات والنماذج والنظريات الإدارية القادرة على جعل الأداء المالي جيد لتنافس بين الموظفين والارتباط الإداري والتنظيمي ، ويكون الأداء ناجح إذا تحققت الأهداف المسطرة حسب إختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد عليها دراسة الأداء لكل مؤسسة ، ويعد الأداء المالي إحدى المحاور الأساسية لتقييم الأداء ومن خلال النتائج الموجهة لتحقيق الأهداف ، يتم الوقوف على الأرباح المحققة مقارنة مع التكاليف ، وكذلك مقارنتها بالمؤسسات المنافسة بمعدل النمو لها ، إن إستخدام النسب والمؤشرات من الأمور الأكثر إستعمالاً في المؤسسات لأغراض تقييم وقياس الأداء وتحليل مركزها المالي ، وهو ما يعبر عن رشدها في إستغلال الموارد المختلفة بأقل التكاليف ؛ حيث أصبحت جزءاً أساسياً من الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الجيد لما تتوقعه في المستقبل ؛ وعليه أصبح ينظر إلى إدارة المخاطر من جهتين كعلم تعتمد على التحليل الواقعي لهيكل المخاطر وبالتالي الاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية. كفن تتطلب اختبار النماذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح.

## أولاً : إشكالية الدراسة

مما سبق نتبلور معالم الإشكالية الرئيسية في السؤال الجوهرى التالي :

ما مدى تأثير المخاطر غير النظامية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟

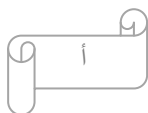
الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية السابقة والتي تنفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المخاطر المالية ؟ وهل تؤثر على البنوك ونشاطها ؟
- ماذا يقصد بالأداء المالي ؟ وفيما تتمثل مؤشرات قياس الأداء في المؤسسة الإقتصادية ؟
- هل تتأثر المردودية المالية للمؤسسة بالمخاطر غير نظامية (مؤشر الرفع التشغيلي) .

الفرضيات:

قصد دراسة وتحليل الموضوع نصيغ الفرضيات التالية:



\*تعرف المخاطر المالية بأنها حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة .

-تؤثر المخاطر المالية على البنوك والتحكم في نشاطها.

\*يقصد بالأداء المالي مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة .

-وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة من أهم مؤشرات .

-نعم تتأثر المردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية بمؤشر الرفع التشغيلي .

### ثانيا : أسباب اختيار الموضوع

يكن إختيارنا لهذه الدراسة للإعتبرات التالية :

\*موضوع حديث يستحق الدراسة ؛

\*معرفة المخاطر غير نظامية ومدى تأثيرها على الأداء المالي ؛

\*تزايد تعرض المؤسسات لمخاطر مالية متعددة التي فرضت إيجاد طريقة مناسبة وذات تأثير فعال تمكنها من تخطي مختلف العقبات التي فرضتها هاته المخاطر .

### ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

\*تحديد المخاطر المالية غير نظامية التي قد تتعرض لها المؤسسة وكيفية تأثيرها على أدائها المالي بشكل خاص وعلى مجمل نشاطها بشكل عام؛

\*إبراز الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم المخاطر والذي ينعكس على الأداء؛

\*موضوع الأداء كذلك له أهمية كبيرة في بيئة الأعمال لكونه مفتاح لتحقيق الأهداف بطريقة جيدة في الوقت المناسب وبتكلفة أقل.

### رابعا: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

\*إبراز كيفية تعامل المؤسسة مع مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها؛

\*معرفة مدى تأثير المخاطر الغير نظامية على الأداء المردودية المالية في المؤسسة.

### خامسا: حدود الدراسة :

محل الدراسة : تم إجراء الدراسة على بنك البحرين الإسلامي

الحدود الزمانية : تم الإعتماد على القوائم المالية لبنك البحرين الإسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين

(2008-2017).



**سادسا : منهج الدراسة :**

من أجل الإحاطة الشاملة بمختلف جوانب الموضوع ، وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية ، إعتدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري لعرض أهم المفاهيم الأساسية للمخاطر غير نظامية ، وكذا أهم المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي ، أما في الجانب التطبيقي فقد إعتدنا المنهج الإحصائي التحليلي لعرض مدى تأثير المخاطر غير نظامية على الأداء المالي .

**سابعا : صعوبات الدراسة :**

\*قلة الكتب المتخصصة في الموضوع ؛

\*أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا صعوبة كبيرة فيما يخص الجانب التطبيقي ، وتمثل في عدم الحصول على الموافقة من أجل إجراء الدراسة التطبيقية ، هذا ما أرغمنا على إجراء دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي .

**ثامنا: الدراسات السابقة :**

\*دراسة الباحثة نوبلي نجلاء ، (2014-2015) أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، بعنوان إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة .

\*دراسة الباحث سلماني عادل (2013-2014) ، مذكرة ماجستير ، تخصص أوراق مالية وبورصات ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، بعنوان دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الإستثمار في سوق رأس المال .

\*دراسة الباحث بن مالك عمار (2010-2011) ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، بعنوان المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء .

**هيكل الدراسة :**

من أجل بلوغ الغاية من هذه الدراسة ، تم تقسيمها الى ثلاث فصول:

**الفصل الأول :** تضمن أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالمخاطر غير النظامية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول المخاطر ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أصناف المخاطر ، والمبحث الثالث تضمن مؤشرات قياس المخاطر غير النظامية .

**الفصل الثاني :** حاولنا من خلاله إبراز الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ومؤشرات قياسه ، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الأداء في المؤسسة الإقتصادية ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية الأداء المالي ، والمبحث الثالث تضمن مؤشرات قياس الأداء المالي.

**الفصل الثالث :** خصص هذا الفصل لدراسة حالة بنك البحرين الإسلامي حيث تضمن المبحث الأول تقديم عام حول بنك البحرين الإسلامي ، والمبحث الثاني الدراسة التطبيقية .

# الفصل الأول

## الإطار النظري للمخاطر

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر  
المبحث الثاني: أصناف المخاطر وأساليب التعامل معها  
المبحث الثالث: مؤشرات قياس المخاطر غير نظامية

## الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها، وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تحقيق الأهداف وإعداد الإستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إدارتها ومعالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

ومن اجل معالجة الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمخاطر، وهذا من

خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر

المبحث الثاني: أصناف المخاطر وأساليب التعامل عها

المبحث الثالث: مؤشرات قياس المخاطر غير نظامية

## المبحث الأول: عموميات حول المخاطر

### المطلب الأول: مفهوم المخاطرة

ليس هناك تعريف وحيد للخطر، حيث اختلف علماء الاقتصاد وعلماء الإحصاء في تعريفهم للخطر، ولكل منهم تعريفه الخاص يتفق ومجال تخصصه وفي ما يلي بعض التعاريف للخطر:

✓ عرفه الاقتصادي نايت ( Knight ) الخطر على أنه: "عدم التأكد uncertainty الممكن قياسه"؛

✓ عرفه قاموس أكسفورد على أنه: "فرصة أو احتمال حدوث الخسارة أو الهلاك أو الإصابة أو أية نتائج عكسية أخرى".<sup>1</sup>

✓ كما يعرف الخطر على انه: "حادث مستقبلي محتمل الوقوع لايتوقف على إدارة أي من الأطراف.

✓ وعرفه الدكتور عبد المنعم البدرأوي على انه عبارة عن حادث يتوقع حدوثه وليس مؤكد الحدوث ، بشرط عدم تدخل إدارة احد الأطراف في وقوعه إذا وقع وخاصة إدارة المؤمن له.<sup>2</sup>

واستنادا للتعاريف السابقة يعرف الخطر على أنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير .

### المطلب الثاني: أسباب المخاطر

إن المخاطر مرتبطة باحتمال اختلاف النتائج الفعلية أو الحقيقية عن لنتائج المتوقعة، وثمة أسباب تؤدي الى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر، والتي تعرف عموماً بأنها مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص. ويمكن تصنيف أسباب الخطر الى نوعين رئيسيين وذلك كالتالي :

1. **الأسباب الطبيعية:** وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية التي تحيط بالشخص أو الشيء موضوع الفرار وتؤدي الى وجود الخطر أو تزيد من درجة خطورته مثل الفيضانات وارتفاع درجة الحرارة.<sup>3</sup>

2. **الأسباب الشخصية:** هي تلك المسببات التي تنتج عن ظاهرة تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها سواء عن قصد أو بدون قصد، ولذلك تنقسم هذه الأسباب إلى:

**أسباب الخطر الشخصية غير الإرادية:** يقصد بها العوامل المساعدة التي تؤدي الى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة خطورتها، وذلك نتيجة الى التدخل الغير مقصود من البشر مثل: ظاهرة ضعف النظر أو الرعونة لدى بعض سائقي السيارات، تعتبر عامل مساعد غير إرادي لظاهرة الوفاة وتزيد من درجة خطورتها.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، إدارة المخاطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ص 15.

<sup>2</sup> كمال محمود جبرا ، التأمين وإدارة المخاطر ، ط2 ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ، 2015 ، ص 199.

<sup>3</sup> محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، ط1 ، دار الكتب الأكاديمية ، 2004، ص ص 27 .



أسباب الخطر الشخصية والإرادية: يقصد بها العوامل المساعدة التي تؤدي الى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة خطورتها، وذلك نتيجة للتدخل المقصود من البشر، مثل ظاهرة الاختلاس، حيث يقوم أمين الصندوق بالاستيلاء على العهدة المالية التي بحيازته، تزيد من خطر السرقة.<sup>1</sup>

ولعل من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي الى زيادة المخاطر:

- عولمة الأسواق المالية والتحرير المالي المصرفي؛
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛
- تقلبات أسعار الفائدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كمال محمود جبرا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 231-232.

<sup>2</sup> بن علي بلعوز وأخرون ، إدارة المخاطر ( إدارة المخاطر ، المشتقات المالية ، الهندسة المالية ) ، ط 1 ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 34.

## المبحث الثاني: أصناف المخاطر وأساليب التعامل معها

### المطلب الأول: المخاطر حسب معيار للقياس

تنقسم المخاطر حسب هذا المعيار الى المخاطر القابلة للقياس والمخاطر غير القابلة للقياس.

1. **المخاطر القابلة للقياس:** وهي المخاطر المالية الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى الشركة عنها ميزة تنافسية معلوماتية ، ويجب على الشركة أن تتبع إستراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها، أو تجنبها، أو السيطرة عليها. لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للشركة أي عوائد إقتصادية، وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للشركة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه الشركة، ومن أنواع هذه المخاطر نجد مخاطر السوق والتي بدورها تنقسم الى ثلاثة وهي: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان.<sup>1</sup>

2. **مخاطر غير القابلة للقياس:** وهي مخاطر الأعمال التي تنشأ بسبب طبيعة الأداء التشغيلي ومتغيرات هذا الأداء وبيئة التشغيل والتي هي انعكاس لمجموعة من العوامل سببها السياسات الإدارية والظروف الاقتصادية وتغيرات طلب المستهلكين والتغير في ظروف المنافسة الذي ينعكس على العائد الذي ينتظره المستثمر في الأسهم العادية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر حسب إرتباطها بالمؤسسة

يعتبر تقسيم المخاطر طبقاً لارتباطها بالشركة -أي قدرة الشركة على التحكم فيها أو التعامل معها - من التقسيمات الهامة كما سيرد بعد قليل. وطبقاً لهذا المعيار يتم تقسيم المخاطر إلى مخاطر نظامية أو منتظمة ومخاطر محددة أو غير نظامية أو غير منتظمة على النحو التالي:

#### أولاً: المخاطر النظامية (المنتظمة)

إن المخاطر النظامية أو المنتظمة Symmetric Risks هي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع Undiversifiable Risks لأنها تحديداً هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار بالنسبة للشركات العاملة كافة بالسوق في فترة زمنية محددة. فهذه المخاطر تتعلق بالنظام ذاته ومن ثمة فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأوراق المالية التي تتداول في كل السوق المالي.

ولهذه المخاطر خصائص عدة منها:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام؛
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين؛
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل الإضرابات العامة، الكساد والتضخم، ارتفاع الفائدة، الحروب، ... الخ).

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر ، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ، ط1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 44 .

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون ، إدارة المخاطر ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص46 .

- تكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في حالات عدة منها:  
-الشركات التي تنتج سلعا غير أساسية (السكك الحديدية ، السلع الكيماوية) ؛  
-الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية (شركات الطيران)؛  
-شركات تنتج سلعا تتعرض لسرعة التقادم (الإلكترونية).<sup>1</sup>

### ثانيا: المخاطر غير النظامية أو المخاطر الخاصة

ويقصد بها المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.<sup>2</sup>

كما تعرف على أنها: "حالات عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بشركة معينة أو قطاع معين حيث إنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر غير السوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع ويرجع سبب هذه المخاطر إلى جملة عوامل خارجية مثل: حدوث اضطراب عمالي في شركة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة وغيرها.<sup>3</sup>

وبناء على التعاريف أعلاه يمكن استخلاص مصادر المخاطر غير النظامية المتمثلة في:

✓ **مخاطر الإدارة:** يمكن أن تتسبب الإدارة في تباينات فريدة وغير منتظمة في العوائد المستحقة للمستثمرين وتعد إدارة الشركة مصدرا للمخاطرة نظرا للقرارات الخاطئة التي قد تتخذها أو مواقف سلبية التي قد تلجأ إليها.

✓ **مخاطر الصناعة:** أحيانا تتعرض كل الشركات العاملة في صناعة واحدة أو بضع صناعات لقابلية تغيير العائد بسبب قوة معينة لا تؤثر في غالبية المنشآت العاملة خارج تلك الصناعة على نحو ذو دلالة وهذه القوة يطلق عليها اسم مخاطرة الصناعة.

### المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر

هناك على العموم ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة هي:<sup>4</sup>

#### 1. تجنب المخاطرة:

يرفض الفرد أو (المنشأة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ عن ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات ، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه ، ص 44 .

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

<sup>4</sup> رضوان ، سمير عبد الحميد ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، ط1 ، دار الجامعات

للنشر مصر ، 2005، ص 314-315.

القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معنية لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوباً سلبياً وليس إيجابياً في التعامل مع الأخطار، لأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوب غير مناسب في التعامل مع الكثير من الأخطار.<sup>1</sup>

## 2. تقليل المخاطرة:

أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة و لتقليل المخاطر تقوم بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استنباهه علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع المبكر.
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

## 3. نقل المخاطرة :

إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداداه لتحملها مقابل ثمن. وهناك من أشار الى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف الى العناصر الثلاثة السابقة، العنصرين التاليين:

- **اقتسام المخاطرة:** يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل)

**التحوط:** يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد العزيز فهمي هيكل ، مقدمة في التأمين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 747.

<sup>2</sup> بن علي بلعوز وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.



### المبحث الثالث: طرق قياس المخاطر غير نظامية

من أهم المتغيرات التي تهتم المستثمر العائد والمخاطر، حيث أن المستثمر يتجه نحو الاستثمارات التي تحقق له أكبر عائد وأقل مخاطر، لذا يقوم بقياس عائد ومخاطر الأوراق المالية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

#### المطلب الأول: العلاقة بين العائد والمخاطرة<sup>1</sup>

يعرف العائد بأنه صافي التدفق النقدي، الناتج عن استثمار مبلغ معين، وقد يتم قياسه بالأرقام المطلقة أو تتم نسبته إلى الأموال التي ولدته، كما أن زمن حدوث التدفقات النقدية الصافية أمر مهم بسبب القيمة الزمنية للنقود فكلما كان زمن التدفق النقدي الداخل أقرب كان الوضع أفضل.

وعليه فإن معدل العائد يعد أحد أهم متغيرات العملية الاستثمارية لأنه يقيس السرعة التي من خلالها تزداد ثروة المستثمرين أو نقصانها، وعليه فإن أكثر ما يهتم به المستثمر هو القيمة المضافة التي يحصل عليها من قيامه باستثماراته، أي من خلال تضحيتها المؤقتة بأمواله، والتي يجسدها معدل العائد الذي يمكن حسابه وتقديره وفقا ل لتغيير الذي يحصل في ثروة المستثمر خلال الزمن.

يرتبط عنصر العائد والمخاطر معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد على استثماراته يجب عليه أن يعد نفسه لتحمل درجة أعلى من المخاطر والعكس صحيح، ويغض النظر عن اتجاهات المستثمرين تجاه المخاطر، فإن أي مستثمر عندما يتخذ قرار الاستثمار في الأصول المالية إنما يسعى إلى المقارنة بين العائد وال مخاطر، ويتخذ القرار الاستثماري الذي يضمن له:

- تحقيق أعلى عائد عند مستوى ثابت من المخاطر.
- أو تحقيق أقل مخاطر عند مستوى ثابت من العائد.

#### المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر غير النظامية

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله ، إذ يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر ، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين أولها مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، وثانيها مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سلماني عادل، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص أسواق مالية وبورصات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013- 2014 ، ص ص 200-201 .

<sup>2</sup> عبد القادر شلالي ، علال قاشي ، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية ، ورقة قدمت للملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 26-27 ، نوفمبر 2013 ، ص ص 6-7 .

1. الأدوات الإحصائية لقياس الخطر: وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات:

❖ **المدى:** والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر.

❖ **التوزيعات الاحتمالية:** وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها. وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر إتساعا نحو الطرفين، كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.

❖ **الانحراف المعياري:** يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير موضوع الدراسة ويمثل الجذر التربيعي للتباين، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

❖ **معامل الاختلاف:** هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري)، وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلا عن الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

❖ **معامل بيتا:** وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد معين سهم معين للتغيرات في عائد السوق، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

## 2. أدوات التحليل المالي لقياس الخطر

تعتمد أدوات التحليل المالي على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية للمؤسسة، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية للالتزامات المؤسسة نذكر من هذه النسب مثلا نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية ... إلخ.

## خلاصة الفصل

إن فكرة تنوع المخاطر المصرفية وتعددتها إنما يعود إلى الطبيعة الخاصة للنشاطات المختلفة للبنوك، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه . كما أن مفهوم الخطر أصبح ملازماً للنشاط المصرفي. حيث إن مخاطر السيولة في البنوك هي عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها، وهو ما يؤثر سلباً على ربحيتها. في حين التغير السلبي لمعدلات الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات ناقوس خطر بالنسبة للصحة المالية للبنك. أما مخاطر التشغيل فهي لا تقل أهمية عن المخاطر المالية نظراً لما تخلفه من آثار سلبية على نواتج البنك . لذلك فإن هذه المخاطر وتحديد العوامل المؤثرة فيها للتكيف معها أو التخفيف من آثارها السلبية أصبح ضرورة حتمية لضمان إستقرار النشاط المصرفي وإستمراره.

## الفصل الثاني

### أداء المؤسسة الاقتصادية و مؤشرات قياسه

المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

**تمهيد**

يعد الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة من أكثر المفاهيم الإدارية تداولاً، فهو يتعلق بالعديد من المواضيع الجوهرية لا سيما المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسة، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف الوظائف في المؤسسات خاصة المؤسسات الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأداء يعد من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها، بحيث يمكن المؤسسة من قياس مدى نجاحها على تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، واتخاذ القرارات المالية المثلى.

ومهما كان متاحاً للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق تسيير رشيد، الذي يمكنها من معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص بغية تحديد خططها المستقبلية وقياس أدائها خاصة الأداء المالي.

وفي هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أداء المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات قياسه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

هناك تعريفات مختلفة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطى لكل جانب، لذا سنوجز أهمها في الآتي:

✓ تعرف المؤسسة على أنها: "خلية اقتصادية، بشرية، والتي تشكل مركزاً مستقلاً مالياً في صنع القرار، بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة".<sup>1</sup>

✓ وتعرف على أنها: "تنظيم يستخدم عدة وسائل تسمى عوامل الإنتاج بطريقة مثلى لبلوغ الأهداف التي سطرته لإنتاج أو بيع سلع أو خدمات".<sup>2</sup>

✓ كما تعرف على أنها: "الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للنشاط الاقتصادي".<sup>3</sup>

ثانياً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى مسيرو المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن حصرها فيما يلي:<sup>4</sup>

1. الأهداف الاجتماعية: وتشمل ما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتجات جديدة، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مادية أكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى؛
- إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتجات جديدة، أو التأثير في أذواقهم عن طريق الدعاية والإشهار وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه أحياناً، إلا أنه غالباً ما تكون في صالح المؤسسات؛

<sup>1</sup> رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 28-29.

<sup>2</sup> صديقي عبد القادر، واقع ممارسة التسيير الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة أدرار)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير، تخصص تسيير الاستراتيجي للمؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، ص 21.

<sup>3</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 24.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص ص 17-21.

• **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل مختصة بذلك مثل مجلس العمال؛

• توفير تأمينات ومرافق العمال : تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو العادية لعمالها (يظهر هذا أكثر في المؤسسات العمومية )، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم .

## 2. الأهداف الاقتصادية: وتكمن في:

• **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، خاصة إذا كانت في طور النمو، أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها؛

• **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به، سواء على المستوى الجهوي، الوطني أو الدولي؛

• **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، بذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تلافي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى، على المؤسسة تحقيق أرباح بواسطة الاستعمال الرشيد لممتلكاتها.

3. **الأهداف التكنولوجية:** بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي حيث عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل، الطرق الإنتاجية علميا. وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهميتها لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح حسب حجم المؤسسة.

4. **الأهداف الثقافية والرياضية:** في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال نجد الجانب التكنولوجي والترفيهي أيضا:

• توفير وسائل ترفيهية وثقافية؛

• تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: قد يجد القدامى أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما تضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في إنتاج أو التوزيع، وهو ما يدعى بالرسكلة؛



• تخصيص أوقات للرياضة: أحيانا تقيم المؤسسة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في مختلف المناصب ليؤدي دوره كاملا في الإنتاج.

### ثالثا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتمثل خصائص المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:<sup>1</sup>

- المؤسسة نظام قانوني، لأنها شخصية قانونية مستقلة، تملك حقوق وصلاحيات وعليها واجبات ومسؤوليات ذات ذمة مالية مستقلة وتحمل اسم خاص بها وميزانية مستقلة؛
- المؤسسة نظام اقتصادي، لأنها وحدة اقتصادية تجمع بين الموارد البشرية والمادية بطريقة عقلانية، بهدف الحصول على إنتاج في شكل سلع وخدمات تشبع حاجات ومتطلبات السوق؛
- المؤسسة كنظام اجتماعي، لأنها خلية مكونة من أفراد واتجاهات وثقافة... الخ، في النسيج الصناعي التي تساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية ترفع من القدرات والدخل القومي فهي مصدر رزق لغالبية المجتمع؛
- المؤسسة تعتبر كذلك نظام تقني، لأنها تعيش في بيئة مفتوحة فإذا كانت البيئة مساعدة لها فتستمر وتبقى، أما العكس فإنها تتدهور وقد تزول وهذا ما يتطلب منها مسايرة التطور التكنولوجي حتى تكون على دراية به ويكون سندا لها.

### المطلب الثاني: مفهوم الأداء وأنواعه

#### أولا: مفهوم الأداء

هناك عدة تعاريف مختلفة للأداء يمكن ايجازها فيما يلي:

✓ يعرف الأداء على أنه: " سلوك يؤدي إلى نتائج، وقد تكون النتائج المحققة مطابقة للأهداف المخططة أو تقل عنها أو حتى تتجاوزها، وهذا قد يكون وفقا لمدى كفاءة وفعالية الجهد المبذول لبلوغ النتائج ".<sup>2</sup>

✓ ويعرف أيضا على أنه: " دالة لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة لمختلف جوانبها ".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بهدي عيسى ، رسم ملاح نموذج التسيير الاستراتيجي لعينة من المؤسسات الاقتصادية وفق التنظيم الشبكي ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص12.

<sup>2</sup> احمد سيد مصطفى ، إدارة الموارد البشرية -رؤيا إستراتيجية معاصرة ، ط2 ، دار الهندسة ، القاهرة ، مصر ، 2008، ص386.

<sup>3</sup> وائل محمد صبحي إدريس ، الطاهر محسن منصور الغالبي ، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي -أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، ط1 ، دار وائل للنشر ، 209، ص39.

✓ كما يعرف على أنه: "عبارة عن العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانيات معينة".<sup>1</sup>  
ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للأداء وهو: "عبارة عن نشاط يتم القيام به بغية تحقيق الهدف المسطر بكفاءة وفعالية".

بناء على التعاريف أعلاه نستنتج أن الأداء يشمل على مكونين أساسيين هما:  
**الكفاءة:** وهي مقياس للاستغلال الأمثل للموارد المرتبطة بأهداف المؤسسة، كما يقصد بها العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بحيث كلما كانت المخرجات أعلى من المدخلات تم الحكم على كفاءة المؤسسة.  
**الفعالية:** هي درجة تحقيق تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات التقديرية، فكلما ارتفعت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف تم الحكم على فعالية المؤسسة.

### ثانيا: أنواع الأداء

يمكن التمييز بين أنواع الأداء حسب المعايير التالية:

1. **معيار المصدر:** حسب هذا المعيار يصنف الأداء إلى نوعين هما:<sup>2</sup>
  - **الأداء الداخلي:** ويقصد به الأداء الناتج عن موارد المؤسسة المتمثلة في:
    - ✓ **الأداء البشري:** ويتمثل في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي وهو من أهم مصادر الأداء، فلا يمكننا أن نتصور أي أداء دون أفراد.
    - ✓ **الأداء التقني:** ويمثل قدرة التجهيزات التقنية على القيام بمهمتها على أحسن حال.
    - ✓ **الأداء المالي:** وهو الأداء الذي يصف مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، ومن أهم مؤشراته: نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازنات المالية.
  - **الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغييرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة.<sup>3</sup>
2. **معيار الوظيفة:** يرتكز هذا المعيار على الوظائف التي يتشكل منها تنظيم المؤسسة، والذي ينقسم بدوره إلى:<sup>4</sup>
  - **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها، وتحقيق المردودية.

<sup>1</sup> عمر تمجدين ، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة كوندور ببرج بوغريج ، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2012-2013 ،ص48.

<sup>2</sup> شاوي صباح ، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009-2010 ، ص206 .

<sup>3</sup> عادل عشي ، الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة بسكرة ، 2000-2001 ، ص 17 .

<sup>4</sup> نفس المرجع أعلاه ، ص ص 19 .

✓ أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل هذا النوع من الأداء في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تخفيض التكاليف.

✓ أداء وظيفة البحث والتطوير: يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها التنوع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.

✓ أداء وظيفة الأفراد: يتمثل في أداء الفرد الناتج عن قيامه بالأنشطة والمهام المكلف بها والتي تمكنه من إنجاز وأداء مهامه بنجاح.

3. معيار الشمولية: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى:<sup>1</sup>

➤ الأداء الكلي: ويتجسد في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة، وبعبارة أخرى هو الأداء الذي يهتم بمدى وكيفية بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح والنمو...إلخ

➤ الأداء الجزئي: وهو الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره لعدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد في تقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، الإنتاج...إلخ .

4. معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى:<sup>2</sup>

➤ الأداء الاقتصادي: يعتبر هذا النوع من الأداء المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة.

➤ الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.

➤ الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

➤ الأداء الإداري: ويتمثل الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية، ولتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

<sup>1</sup> بوقابة زينب ، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ،

2010-2011 ، ص 85 .

<sup>2</sup> عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22 .

### المطلب الثالث: تقييم الأداء

#### أولاً: مفهوم تقييم الأداء

✓ يعرف تقييم الأداء على أنه: "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب".<sup>1</sup>

✓ كما يعرف على أنه: "الصفة النظامية أو الرسمية التي تعبر عن مكامن قوة ومكامن ضعف المساهمات التي يعطيها المديرون وباقي الأفراد للوظائف التي كلفوا بإنجازها".<sup>2</sup>

#### ثانياً: أهداف عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تخدم أغراضاً عديدة، وتفيد كل من المنظمة والعاملين الذين يتم قياس وتقييم وتقدير أدائهم، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:<sup>3</sup>

- إعطاء فرصة كاملة للموظفين لمناقشة الأداء ومعايير الأداء مع المشرفين؛
- تعطي للمشرفين الفرصة في تحديد نقاط الضعف والقوة الناتجة عن تقييم أداء الموظفين؛
- تساعد في الكشف عن الاحتياجات التدريبية، وتعتبر كوسيلة لتطوير الأداء؛<sup>4</sup>
- عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط والأهداف؛<sup>5</sup>
- إبراز مدى سلامة السياسات والإستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> فلاح حسين، مؤيد عبد الرحمان، إدار البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص31.

<sup>2</sup> حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية، لبنان، 2005، ص31.

<sup>3</sup> سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية -مدخل إستراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية، جامعة قناة السويس، مصر، 2009، ص511.

<sup>4</sup> فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص148.

<sup>5</sup> فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، ط1، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص32.

<sup>6</sup> عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص213.

## المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

## المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

## أولاً: مفهوم الأداء المالي

✓ يعرف الأداء بأنه انجاز عمل ما، وهو ما يقابل الكلمة اللاتينية performare التي تعني إعطاء الشكل الكلي لشئ ما، ولكن اللغة الانكليزية هي التي أعطت له معنى واضحاً ومحدد to performer وتعني انجاز ، تأدية أو إتمام شئ ما: عمل، نشاط، تنفيذ مهمة، ثم اشتقت من كلمة performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ المؤسسة لأهدافها.<sup>1</sup>

✓ يعرف الأداء المالي على أنه: "قياس مدى انجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية".<sup>2</sup>

✓ كما يمكن تعريفه على أنه: "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".<sup>3</sup>

من خلال التعريف السابقة نستنتج بان الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

## ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

## 1. العوامل الداخلية:

هي العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة، غير أنها يمكن أن تتحكم فيها الأمر الذي يجعلها تسعى الى تعظيم العائد المتوقع والتقليل من التكاليف، وفيما يلي أهم العوامل:<sup>4</sup>

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلاً عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملائمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

<sup>1</sup> بوزيدة عائشة، اثر المخاطر المالية على الأداء المالي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - مثلي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2014-2015، ص17.

<sup>2</sup> ناظم حسن عبد السيد ، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي ) ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص ص 159-160.

<sup>3</sup> عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2011-2012، ص 61.

<sup>4</sup> نوبلي نجلاء ، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة ، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015، ص ص 151- 152 .

- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فإنه منطقياً نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سيرتها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضيف الصورة الجيدة لنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر، لذا يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تتسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكل حجم المؤسسة يشكل عائق للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وتشابكاً، وقد يؤثر إيجاباً من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

## 2. العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل ما يلي:<sup>1</sup>

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

## المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

هناك مجموعة من المعايير يعتمد عليها المحلل المالي من أجل قياس أداء المؤسسة أهمها:<sup>2</sup>

1. **المعايير المطلقة:** تقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة، أو هي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الوحدات الاقتصادية، وبالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل.

<sup>1</sup> عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات ، 2009-2011، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مبراح ورقلة ، 2011-2012، ص 63.

<sup>2</sup> بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة 2006-2010 ، رسالة ماجستير إدارة مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010-2011 ، ص 29 .

2. **المعايير التاريخية:** تعتمد على النتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية)، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة المالية السابقة ، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

3. **المعايير الصناعية:** ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة المؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير إستعمالاً.

4. **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الموضوعي:** نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن أمثلتها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

#### أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي:

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي، لذا سنحاول التطرق إلى أهمها والتمثلة في:

- ✓ يعرف تقييم الأداء على أنه: "الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة".<sup>2</sup>
  - ✓ ويعرف أيضاً على أنه: "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لرغبات أطرافها المختلفة".<sup>3</sup>
  - ✓ كما يعرف أيضاً على أنه: "استخدام المؤشرات المالية، والتي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".<sup>4</sup>
  - ✓ ويعرف كذلك على أنه: "عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية".<sup>5</sup>
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها من أجل تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة، لغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات مستخدمة في ذلك مؤشرات التحليل المالي.

<sup>1</sup> محمد عبد الخالق ، الإدارة المالية والمصرفية ، ط 1 ، دار أسامة ، عمان ، 2010 ، ص212 .

<sup>2</sup> توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء دراسة مقارنة وتطبيقات عملية ، دار النهضة للنشر 1989 ، ص 42 .

<sup>3</sup> السيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، ص 38 .

<sup>4</sup> كاظم نزار الركابي ، الإدارة الإستراتيجية ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 39 .

<sup>5</sup> ناصر عدون دادي ، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2001 ، ص 321 .



ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

تتجلى أهمية تقييم الأداء في:<sup>1</sup>

- المساعدة على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- القيام على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتميئتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

ثالثا: أهداف عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي:<sup>2</sup>

- الوقوف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها؛
- المساعدة على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة؛
- الكشف على مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة مع بيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها؛

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل تسهل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، 2007 ،ص43 .

<sup>2</sup> سليم عمري ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2014-2015 ص 26.

<sup>3</sup> مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

### المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

#### المطلب الأول: مؤشر الربحية

قبل التطرق الى مؤشرات الربحية نقوم بتعريفها أولاً، والتي يقصد بها:

- ✓ مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة بين الأرباح الصافية والمبيعات في المنشآت التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية.<sup>1</sup>
- ✓ مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

وبناء على التعريف أعلاه فان الربحية تقاس بالمؤشرات التالية:

1. **ربحية الأموال المستثمرة:** تقاس ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية هي كالتالي:<sup>3</sup>
  - **معدل العائد على الأموال المستثمرة:**

يعتبر هذا المعدل أهم مؤشر لأنه يقيس العائد المالي المحقق على الأصول المالية المستثمرة من قبل المساهمين ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب/ رأس مال المستثمر}) \times 100$$

ويفسر هذا المعدل بأنه كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً ويجب أن يخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

- **معدل العائد على الأموال الخاصة (حقوق الملكية):**

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

ويفسر هذا المعدل كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابياً وتهم مالكي المنشأة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة.

- **نسبة الربح الموزع:**

والنسبة الأفضل في هذا الإطار هي:

$$\text{معدل ربحية السهم} = (\text{الأرباح الموزعة} / \text{عدد الأسهم}) \times 100$$

<sup>1</sup> بن السبحو عبد القادر ، الشريفي عبد القادر ، تقييم الأداء المالي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، ص 26 .

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2008 ، ص 62 .

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون ، نفس المرجع أعلاه ، ص ص 62 - 65 .

حيث تظهر هذه النسبة ربحية الأسهم والتي تعتبر مؤشرا هاما يهتم المستثمرين والمساهمين أيضا وكذلك أسواق المال وتعتبر مؤشرا مؤثرا على اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف المعنية (المساهمين، المستثمرين، أسواق المال).

➤ **نسبة التوظيف الذاتي:**

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التوظيف الذاتي} = (\text{الإحتياجات} / \text{رأس المال}) \times 100$$

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على المصادر الداخلية في تمويل التوسعات التي تريد المنشأة تنفيذها وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه أولا دليلا على ارتفاع ربحية المنشأة لأن الإحتياجات لا يمكن توكيها إلا إذا تحققت الأرباح وثانيا مؤشرا على سياسة المنشأة في الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمار الرأسمالي الجديد في المنشأة .

2. **ربحية المبيعات:** وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال عدة نسب وهي كالتالي: <sup>1</sup>

➤ **هامش مجمل الربح:**

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمل الربح} / \text{المبيعات}$$

تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تتكون منها تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة، كما تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تنخفض به حصيله المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة.

➤ **هامش ربح العمليات:**

وتحسب وفق العلاقة التالية

$$\text{هامش ربح العمليات} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{المبيعات}$$

تعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من النسبة السابقة، إذ أنها لا تقيس فقط مدى الكفاءة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، بل تمتد لتشمل قياس الكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات.

➤ **هامش صافي الربح:** ويحسب وفق العلاقة التالية

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{المبيعات}$$

وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن ينخفض به صافي الربح المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط6 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص ص 96 - 97 .

### المطلب الثاني: مؤشر المردودية

قبل التطرق إلى مؤشرات المردودية سنقوم بتقديم مفهوم المردودية

#### 1. مفهومها:

➤ تعرف المردودية على أنها: "ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث

تحدد مدى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".<sup>1</sup>

➤ وتعرف أيضا على أنها: "النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة

ولذلك هي قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح".<sup>2</sup>

#### 2. مؤشراتها:

❖ **مردودية النشاط:** ويطلق عليها أيضا مصطلح المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم

الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه

المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري فهي بذلك تقدم

معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه

المؤسسة. والمتغير إلى يعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم لذا فالنتائج التي تحققتها

المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال وهنا يمكننا الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة مردودية النشاط.<sup>3</sup>

✓ **مؤشر الهامش الإجمالي:** يستخدم بكثرة في المؤسسات التجارية ويعطى بالعلاقة التالية:

**نسبة الهامش الإجمالي = الهامش التجاري / رقم الأعمال خارج الرسم**

والنسبة المتحصل عليها هي مقدار الربح الخام في كل دينار من دنائير المبيعات. ومعدل الهامش

المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع.

✓ **مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال:** يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي، كذلك يعد مقياسا

لقدره المؤسسة على توليد موارد الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم**

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- **الإهتلاكات:** كمكافأة لرأس مال اقتصادي وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية؛
- **ضرائب على الأرباح المحققة** كمكافأة للدولة وأجهزتها وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين؛
- **المؤونات** من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة وتؤدي إلى زيادة النقدية؛
- **المصاريف المالية والخسائر الاستثنائية** يمكن أن تلحق بالمؤسسة؛

<sup>1</sup> الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 267.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون ، اثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ، ط1، دار المحمدية ، الجزائر ، 2008 ، ص14.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، ط4 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص60.

• الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يمثل فائض صافي كمكافأة للمؤسسة يمكنها من النمو.

❖ **المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي والأنشطة الثانوية وتلك ذات طابع استثنائي، حيث تحمل في مكونات عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية<sup>1</sup>، وتقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المحدد بالعلاقة التالية:

**معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية**

تقيس هذه العلاقة مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة مستثمرة كأصول في تخزين نتيجة الاستثمار.

❖ **المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية<sup>2</sup>، يعبر عنها بالعلاقة التالية :

**المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**

وتحدد العلاقة أعلاه مستوى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتائج الصافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة ، ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استنادة معدوم .

إن المردودية الاقتصادية والمالية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في الحالات الخاصة، ويعود السبب لعدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يمثل الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية .

**المطلب الثالث: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة**

تعتبر القيمة الاقتصادية من بين أهم مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المفهوم، الأهمية وطريقة الحساب.

**أولاً: مفهومها**

✓ تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "القيمة الدفترية الاقتصادية لرأس المال في بداية العام مضافا إليه الفرق بين عوائد رأس المال وتكلفته"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، ط2 ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 384.

<sup>2</sup> الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط2 ، دار وائل للنشر ، 2011، ص 281 .

<sup>3</sup> غدير محمود المهدي ، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم ، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا ، غزة ، 2014 ، ص44

✓ وقد عرف Stewart & Stern مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA بأنه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي ، حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر، التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.<sup>1</sup>

**ثانيا : أهميتها :** تلعب القيمة الاقتصادية المضافة دورا هاما في الأسهم بقيمتها العادلة، حيث تكمن هذه الأهمية في:<sup>2</sup>

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.

**ثالثا : طريقة حسابها<sup>3</sup>**

+ صافي الربح التشغيلي
+ الزيادة في مخصص الديون المعدومة
+ الزيادة في كلفة البحث والتطوير
+ الزيادة في إحتياطي تقييم المخزون
+ إطفاء شهرة المحل
- الخسائر غير العادية
+ الأرباح غير العادية
-كلفة الإستثمار
= القيمة الإقتصادية المضافة

<sup>1</sup> بن مراد زينب ، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013- 2014 ، ص6.

<sup>2</sup> بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010- 2011 ، ص102 .

<sup>3</sup> بن مالك عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكننا القول أن الأداء المالي يعتبر كمرآة للمؤسسة يعكس الصورة الحقيقية لمستوى نشاطها، ويساعد في معرفة مدى نجاحها وفشلها بالجانب المالي ، كما يعكس المركز المالي لها، والذي يعتبر من أهم الجوانب التي تركز عليها، وآلية أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة كما يعتبر وسيلة لجذب المستثمرين للاستثمار في المؤسسة.

أما عملية تقييم الأداء المالي فهي عبارة عن مقارنة الأداء المخطط والأداء الفعلي، وهو مزيج بين الكفاءة، الفعالية واكتشاف الانحرافات المساهمة في معالجتها، كما أن هذه العملية تعمل على تقديم اقتراحات وإرشادات تساعد متخذي القرار على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

وللقيام بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات يمكن الاعتماد على مؤشرات ونسب مالية وهي من أهم الأدوات لعملية التقييم، ومن خلالها يتم الحكم على أداء المؤسسة وتحديد مسارها المستقبلي.



## الفصل الثالث : أثر المخاطر غير نظامية على أداء المؤسسة الإقتصادية

المبحث الأول : نبذة عامة حول بنك البحرين الإسلامي  
المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لتأثير المخاطر غير نظامية  
والأداء المالي

**تمهيد :**

بعد إستكمالنا للجانب النظري للدراسة والذي تناولنا فيه المخاطر غير نظامية والأداء المالي ، سنتناول في هذا الفصل تأثير المخاطر غير نظامية على الأداء المالي ، وذلك في إطار دراسة إحصائية تحليلية بالإعتماد على قوائم مالية لبنك البحرين الإسلامي للفترة الممتدة من 2008-2017 ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ويندرج ضمن كل مبحث مطلبين .

**المبحث الأول : نبذة عامة حول بنك البحرين الإسلامي****المطلب الأول : نشأة بنك البحرين والهيكل التنظيمي له****أولاً: النشأة<sup>1</sup>**

تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979 م بإعتباره أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليمياً ، وقد ساهم البنك بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية ودعم الإقتصاد الوطني على مدى السنين .

وفي نهاية عام 2017 م بلغ رأس مال البنك المدفوع 101 مليون دينار بحريني ، بينما بلغ إجمالي أصوله 1229 مليون دينار بحريني . يملك البنك شبكة من الفروع تضم 4 فروع ، و 4 من مجمعات مالية ، و 51 جهازاً للصرف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة .

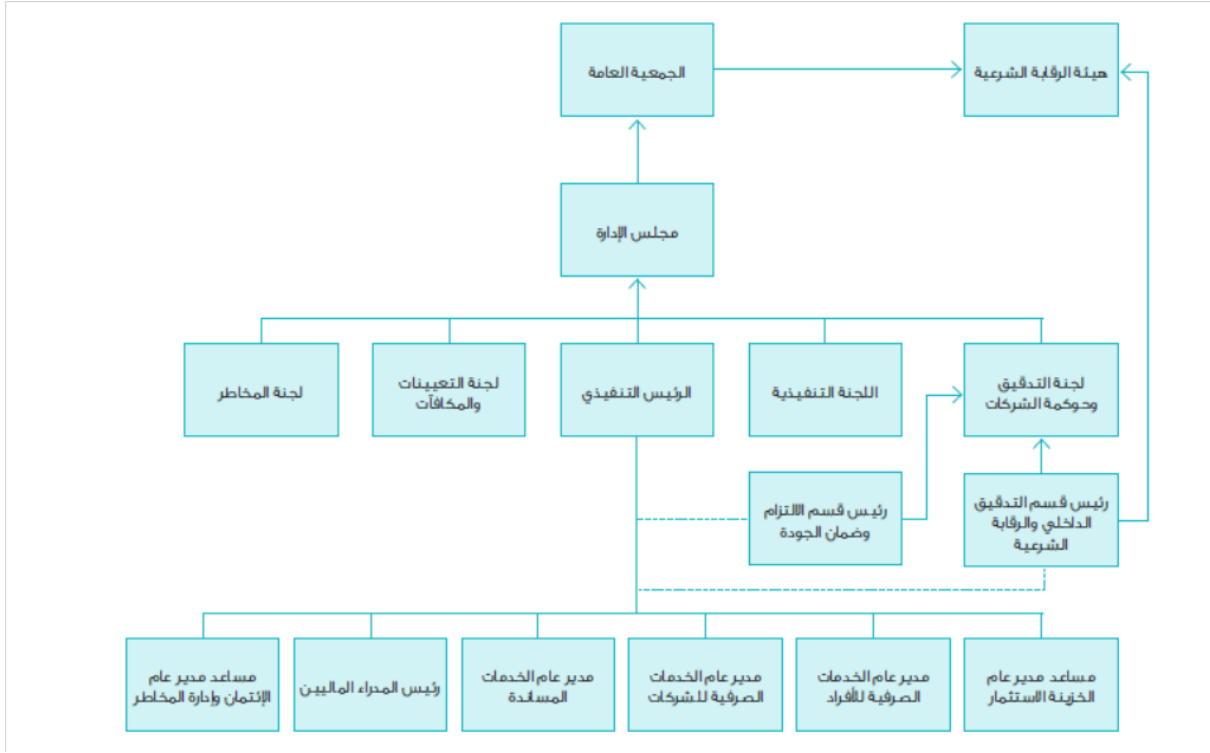
وقد إلترم البنك بتركيز جهوده على الإبتكار المستمر ، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة و إدارة المخاطر ، فضلاً عن تطوير موظفيه ، والإستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزيائنه ، مما ساهم في ترسيخ مكانته المرموقة كونه مصرفاً إسلامياً رائداً تتوافق جميع أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>2</sup>

**ثانياً: الهيكل التنظيمي**

يتمتع البنك بمكانة راسخة وسمعة طيبة في مملكة البحرين ، ويتألف مجلس إدارته وفريقه الإداري من أشخاص معروفين ومخضرمين في مجال الخدمات المصرفية بفضل سنوات متعددة من الخبرة ، وفيما يلي مخطط تمثيلي لهيكل البنك التنظيمي :

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2017 ، بنك البحرين الإسلامي ، ص 6-7 .

<sup>2</sup> التقرير السنوي ، بنك البحرين الإسلامي ، 2016 ، ص 4 .



المصدر: نشر الاصدار لبنك البحرين الاسلامي ، ص 28.

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية لبنك البحرين الإسلامي

تعددت إنجازات البنك نذكر منها <sup>1</sup>:

### 1-الخدمات المصرفية للأفراد

شهدت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد عاماً متميزاً، حيث حققت توسعاً في جميع مجالات خدمة الزبائن مع تحقيق نمو في البطاقات الائتمانية ، وساهم التطوير المستمر لخدمات البنك في تعزيز إستراتيجية التركيز على خدمة الزبون وكسب رضاه .

### 2- الأداء المالي :

ساهمت السياسة الحذرة التي يتبعها البنك في الإدارة المالية إلى تحقيق نمو قوي بنسبة 11% في الأصول التمويلية وارتفاع بنسبة 22% في المطلوبات ، وأدى التركيز المستمر على إدارة المحفظة التمويلية إلى انخفاض مستوى الأصول المتعثرة بشكل كبير .

### 3-الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات :

جاء أداء دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات جيدا خلال عام 2017 ، حيث زاد نمو الأصول بنسبة 29% والودائع بنسبة 59% ، كما بدأت الدائرة بعملية إعادة الشراء الأولى الناجحة للبنك ، وقامت بتعبئة محفظة الصكوك ، مما خفض التكلفة الإجمالية للأموال في محفظة البنك ، كما تضمن برنامج المعاملات المصرفية طرح خدمة إدارة النقد لتمويل التجارة .

<sup>1</sup> التقرير السنوي ، بنك البحرين الإسلامي ، 2017 ، ص 5 .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لتأثير المخاطر غير نظامية والأداء المالي

المطلب الأول : دراسة مؤشر الرفع التشغيلي ومؤشر المردودية المالية

في هذا المطلب سنقوم بحساب مؤشر الرفع التشغيلي ممثلاً للمخاطر غير نظامية ، ومؤشر المردودية المالية ممثلاً للأداء المالي بحيث نتحصل على النتائج الممثلة في الجدولين التاليين :

1- حساب مؤشر الرفع التشغيلي : ويعطى بالعلاقة التالية

$$\text{الرفع التشغيلي} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{التكاليف المتغيرة}}$$

جدول رقم 01: مؤشر الرفع التشغيلي الوحدة ألف دينار بحريني

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التكاليف الثابتة الاجمالية (1)	10528	9812	9711	9959	10471	10013	11482	10212	11181	12611
تكاليف متغيرة	929	1320	1554	1690	1640	1644	1641	1554	1519	1570
تكاليف متغيرة أخرى	5971	5750	7473	7919	7504	8080	8502	9795	10820	12387
التكاليف المتغيرة الاجمالية (2)	6900	7070	9027	9609	9144	9724	10143	11349	12339	13957
مؤشر الرفع التشغيلي (2)/(1)	1.5258	1.3878	1.0758	1.0364	1.1451	1.0297	1.1320	0.8998	0.9062	0.9036

المصدر: من اعداد الطالبتين واعتمادا على القوائم المالية لبنك البحرين الإسلامي (التقارير السنوية)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة الرفع التشغيلي موجبة ومرتفعة وهذا خلال الفترة مابين ( 2008 إلى 2014 ) وإنخفاض معتبر خلال الفترة مابين ( 2015 إلى 2017 ) وهذا راجع إلى الإرتفاع في نسبة التكاليف المتغيرة وأنخفاض نسبة التكاليف الثابتة .

2 - حساب مؤشر المردودية : ويعطى بالعلاقة التالية

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

جدول رقم (2) مؤشر المردودية ا

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	22313	-19397	-39712	-17352	-36195	6107	9697	11205	8420	10141
الأموال الخاصة (2)	166447	140501	100061	101329	69763	78116	79095	109512	116472	122270
مؤشر المردودية (2)/(1)	0.1341	-0.1381	-0.3969	-0.1712	-0.5188	0.0782	0.1226	0.1023	0.0723	0.0829

المصدر: من اعداد الطالبتين واعتمادا على القوائم المالية لبنك البحرين الإسلامي ( التقارير السنوية)  
الوحدة : الف دينار بحريني .

ن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية المالية للمؤسسة سالبة وهذا راجع إلى تأثرها بالنتيجة الصافية فالبنك خلال هذه الفترة حقق خسارة في نهاية هذه السنوات ( 2009 - 2010 - 2011 - 2012 ) وحققت نتيجة موجبة خلال السنوات ( 2008 - 2013 - 2014 - 2014 - 2015 - 2016 - 2017 )

المطلب الثاني : تحليل النتائج المتحصل عليها

من أجل تحليل النتائج قمنا بصياغة الفرضية التالية

\*الفرضية : توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المخاطر غير النظامية والأداء المالي عند مستوى

معنوية (0.05) .

إختبار الفرضية :

كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المخاطر غير النظامية والأداء المالي للمؤسسة ،

وبالإستناد على البرنامج الإحصائي (spss) متضمنة في الجدول الآتي :

أشارت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أنه يمكن أن نمثل العلاقة بين المخاطر غير النظامية

والأداء المالي للمؤسسة في المعادلة التالية :

$$Y = 0.627 + 0.756x + e$$

y:المردودية المالية X:الرفع التشغيلي e:خطأ المعياري

إنطلاقا من المعادلة السابقة يتبين وجود علاقة تأثير موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين

الرفع التشغيلي ومؤشر المردودية المالية .

خلال فترة الدراسة فقد بلغ معامل الإنحدار (0.756) وهذا يعني أن الرفع التشغيلي يساهم

بنسبة(76%) في تحسين المردودية المالية ، وهذا الأثر ذو دلالة معنوية (5%) او اقل وهذا ما أوضحه

إختبار t حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.079) ، أما قيمة الثبات (0.627) فتمثل مساهمة العوامل

الأخرى .

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد R فقد بلغت (0.032) وهذا يعني أن (3%)

من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع المردودية خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى الرفع التشغيلي ،

وهذا أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(76%) والتي تبين العلاقة بين المتغيرين .



## خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لأثر المخاطر غير النظامية ممثلة بالرفع التشغيلي على المردودية المالية كمؤشر للأداء المالي ، حيث تم التوصل إلى أن هاته الأخيرة تتأثر بالرفع التشغيلي من خلال تحقيق نتيجة موجبة وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية قوية بينهما

الخاتمة

## الخاتمة

من خلال عالجتنا لدراسة أثر المخاطر غير نظامية على أداء المؤسسة قمنا بعرض هاته المخاطر حيث إتضح لنا أن مراقبة المخاطر ضرورة طبيعية ومهمة بالنسبة للبنوك لما لها من تأثيرات على نشاطها وإستمراريتها وأدائها .

وقد إعتدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات ، وإطلاقاً من نتائج الدراسة توصلنا للنتائج التالية :

### النتائج:

\*تمثل المخاطر غير نظامية الخسارة المحتملة في ربحية المؤسسة نتيجة خطأ في إستراتيجيتها أو أدائها التشغيلي أو في قدرتها التنافسية ،فهي تؤثر على البنوك في نشاطها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى ؛

\*يقصد بالأداء المالي مدى قدرة المسيرين على إنجاز الأهداف المنشودة وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي والسيولة من أجل معرفة نقاط القوة والعمل على تعزيزها ، وإبراز نقاط الضعف لتفاديها مستقبلاً وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

\* تتأثر المردودية المالية للمؤسسة بالرفع التشغيلي بسبب التغير في التكاليف الثابتة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

### التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح التوصيات التالية :

\*الإهتمام أكثر بموضوع المخاطر غير نظامية وكيفية إدارتها ؛

\*إجراء دراسات أخرى تمكن من معرفة العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على أداء بنك البحرين الإسلامي ؛

\*إستعمال الباحثين لمؤشر آخر لقياس الأداء ومعرفة مدى تأثيره بالمخاطر غير نظامية ؛

\*إستخدام النماذج الإحصائية والقياسية لمعرفة الصورة المالية الحقيقية للبنك .

### آفاق الدراسة :

من خلال إجرائنا لهاته الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب المكملة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة لذلك نقترح الآفاق التالية :

\*دراسة موضوع المخاطر غير نظامية في مؤسسات أخرى غير البنوك ؛

\*إجراء دراسات على مؤسسات إقتصادية داخل الجزائر ؛

\*إجراء دراسة تمكن من معرفة أحسن الطرق التي تقلل من هاته المخاطر .

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000.
2. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.
3. الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
4. الياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2011.
5. بن علي بلعزوز ، عبد الكريم ، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر ، المشتقات المالية ، الهندسة المالية ) ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.
6. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء دراسة مقارنة وتطبيقات عملية ، دار النهضة للنشر ، 1989.
7. حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والإتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2005.
8. خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
9. رضوان سمير عبد الحميد ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاط ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، الطبعة الأولى ، دار الجامعات للنشر ، مصر ، 2005 .
10. رفيقة حروش ، إقتصاد وتسيير المؤسسة ، الطبعة الأولى ، دار الأمة للنشر والتوزيع ، 2013.
11. سيد محمد جاد الرب ، إدارة الموارد البشرية - مدخل إستراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية - ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2009.
12. شقيري نوري موسى ، محمود إبراهيم نور ، وسيم محمد الحداد ، سوزان سمير ذيب ، إدارة المخاطر ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016.
13. عبد العزيز فهمي هيكل ، مقدمة في التأمين ، دار النهضة العربية ، بيروت .
14. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1999.
15. فلاح حسين، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمى وإستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006.
16. فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية لمستخدم البيانات المالية ، الطبعة الأولى ، دار المنهج للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001.

17. فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011.
18. كاظم نزار الركابي ، الإدارة الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004.
19. كمال محمود جبرا ، التأمين وإدارة المخاطر ، الطبعة الثانية ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015.
20. مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.
21. محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الأكاديمية ، 2004.
22. محمد عبد الخالق ، الإدارة المالية والمصرفية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة ، عمان ، 2010.
23. مصطفى يوسف ، إدارة المخاطر والتأمين ، دار المناهج للنشر والتوزيع .
24. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000.
25. منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة السادسة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2006.
26. منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.
27. منير شاكر محمد و اخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
28. مهند حنا نقولا عيسى ، إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية ، الطبعة الأولى ، دار الريبة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2010.
29. ناصر داددي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، طبعة 1 ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 .
30. ناصر داددي عدون ، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2001.
31. ناصر داددي عدون ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2008.
32. ناظم حسن عبد السيد ، محاسبة الجودة (مدخل تحليلي )، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2009.
33. وائل محمد صبحي ، الطاهر محسن منصور الغالبي ، إدارة الأداء الإستراتيجي - أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، 2009 .

المذكرات

33. بن السبحو عبد القادر، الشريفى عبد القادر ، تقييم الأداء المالى فى المؤسسة ، مذكرة ماستر أكاديمى ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، 2005 - 2006 .
34. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالى الأساسى فى تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة 2006 - 2010 ، مذكرة ماجستير إدارة مالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010 - 2011 .
35. بن مراد زينب ، مساهمة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA فى تقييم الأداء المالى لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر ، مذكرة ماستر أكاديمى ، 2013 - 2014 .
36. بوزابدة عائشة، أثر المخاطر المالية على الأداء المالى ، حالة البنك الوطنى الجزائرى -متلى ، مذكرة ماستر أكاديمى ، جامعة قاصدى مرياح ، ورقلة ، 2014 - 2015 .
37. بوقابة زينب ، التدقيق الخارجى وتأثيره على فعالية الأداء فى المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010 - 2011 .
38. بهدى عيسى ، رسم ملاح نموذج التسيير الإستراتيجى لعينة من المؤسسات الإقتصادية وفق التنظيم الشبكي ، أطروحة دكتوراه دولة فى العلوم الإقتصادية ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 - 2005 .
39. سليمانى عادل ، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الإستثمار فى سوق رأس المال ، مذكرة ماجستير فى العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 - 2014 .
40. سليم عمارى ، دور تقييم الأداء المالى فى التنبؤ بالفشل المالى ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدى مرياح ، ورقلة ، 2014 - 2015 .
41. شاوى صباح ، أثر التنظيم الإدارى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 - 2010 .
42. صديقى عبد القادر، واقع ممارسة التسيير الإستراتيجى فى المؤسسة الإقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة البنك الوطنى الجزائرى وكالة أدرار، تخصص تسيير إستراتيجى للمؤسسة ، قسم علوم التسيير ، 2015 - 2016 .
43. عباسى عصام، تأثير جودة المعلومات المالية فى تقييم الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادية وإتخاذ القرارات ، مذكرة ماستر فى علوم التسيير ، جامعة قاصدى مرياح ، ورقلة ، 2011 - 2012 .
44. عادل عشى ، الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير فى علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2000 - 2001 .

45. عمر تمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية -دراسة حالة مؤسسة كوندور ببرج بوعريرج ، مذكرة ماجستير للعلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ، 2012 - 2013.

46. غدير محمود المهندي ، إستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الإقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا ، غزة ، 2014.

47. نوبلي نجلاء ، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 - 2015.

#### الملتقيات

48. عبد القادر شلالي ، علال قاشي ، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية ، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم ، 26-27 نوفمبر 2013 ، جامعة البويرة ، الجزائر ، ص ص 6-7.

مصادر أخرى :

50.التقرير السنوي لسنة 2009 .

51.التقرير السنوي لسنة 2010 .

52. التقرير السنوي لسنة 2012.

53.التقرير السنوي لسنة 2013.

54.التقرير السنوي لسنة 2014.

55.التقرير السنوي لسنة 2015 .

56. التقرير السنوي لسنة 2017.

57.نشرة الإصدار بنك البحرين الإسلامي 3 نوفمبر 2015.

الموقع الإلكتروني :

\*[https:// www.bisb.com / ar](https://www.bisb.com/ar)



الملاحق

## Consolidated Statement of Financial Position

31 December 2009

	Notes	2009 BD'000	2008 BD'000
<b>Assets</b>			
Cash and balances with central bank of bahrain and other banks	3	36,093	49,579
Murabaha receivables	4	332,519	368,563
Mudaraba investments	5	53,370	55,436
Musharaka investments	6	80,919	80,526
Investments	7	134,195	108,149
Investments in associates	8	7,448	7,423
Investments in ijarah assets	9	9,771	9,901
Ijarah muntahia bittamleek	10	119,244	67,960
Investments in properties	11	123,030	116,873
Ijarah rental receivables		3,603	1,469
Other assets	12	11,758	8,088
<b>Total assets</b>		<b>911,950</b>	<b>873,967</b>
<b>Liabilities, unrestricted investment accounts and equity</b>			
<b>Liabilities</b>			
Customers' current accounts		79,724	69,466
Other liabilities	13	11,432	13,935
<b>Total liabilities</b>		<b>91,156</b>	<b>83,401</b>
<b>Unrestricted investment accounts</b>			
Financial institutions' investment accounts	14	157,914	195,882
Customers' investment accounts	14	522,379	428,237
<b>Total unrestricted investment accounts</b>		<b>680,293</b>	<b>624,119</b>
<b>Equity</b>			
Share capital	15	72,859	66,235
Treasury shares		(173)	-
Share premium		43,936	43,936
Reserves		23,132	42,387
Proposed appropriations		747	13,889
<b>Total equity</b>		<b>140,501</b>	<b>166,447</b>
<b>Total liabilities, unrestricted investment accounts and equity</b>		<b>911,950</b>	<b>873,967</b>
<b>Commitments and contingent liabilities</b>	17	18,765	37,434



Khalid Abdulla Al Bassam

Chairman



Nabil Ahmed Amin

Board Member



Mohammed Ebrahim Mohammed

Chief Executive

The attached notes 1 to 31 form part of these consolidated financial statements.

## Consolidated Statement of Income

For the year ended 31 December 2009

	Notes	2009 BD'000	2008 BD'000
<b>Income</b>			
Income from islamic finances	18	30,300	28,864
Income from sukuk and commodities	18	5,394	8,070
<b>Total income</b>		<b>35,694</b>	<b>36,934</b>
<b>Gross return to unrestricted investment accounts</b>			
Gross return to unrestricted investment accounts		29,155	30,885
Group's share as a Mudarib		(11,517)	(13,183)
<b>Return on unrestricted investment accounts</b>		<b>17,638</b>	<b>17,702</b>
<b>Group's share of income from joint financing and investment accounts</b>			
Group's share of income from joint financing and investment accounts		18,056	19,232
<b>Net income from investments</b>	19	<b>3,164</b>	<b>6,372</b>
(Loss) gain on sale of available for sale investments		(2,005)	11,907
Gain on fair value adjustment for investment in properties		-	11,436
Share of results of associates		(174)	663
Fee and commission income		4,418	4,990
Other income		433	1,038
<b>Total income</b>		<b>23,892</b>	<b>55,638</b>
<b>Expenses</b>			
Staff costs		9,812	10,528
Depreciation		1,320	929
Other expenses	20	5,750	5,971
<b>Total expenses</b>		<b>16,882</b>	<b>17,428</b>
<b>Net income before provisions</b>		<b>7,010</b>	<b>38,210</b>
Provision for impairment	21	(26,407)	(15,897)
<b>Net (loss) income for the year</b>		<b>(19,397)</b>	<b>22,313</b>
<b>Basic and diluted earnings per share (fils)</b>	23	<b>(26.64)</b>	<b>30.65</b>

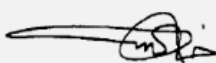
## CONSOLIDATED STATEMENT OF FINANCIAL POSITION

At 31 December 2010

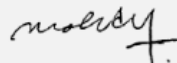
	Notes	2010 BD'000	2009 BD'000
<b>ASSETS</b>			
Cash and balances with Central Bank of Bahrain and other banks	3	45,831	36,093
Murabaha receivables	4	431,692	332,519
Mudaraba investments	5	37,360	53,370
Musharaka investments	6	80,246	80,919
Investments	7	94,667	134,195
Investment in associates	8	6,778	7,448
Investment in Ijarah assets	9	9,635	9,771
Ijarah Muntahia Bittamleek	10	105,386	119,244
Investment in properties	11	105,192	123,030
Ijarah rental receivables		7,569	3,603
Other assets	12	11,318	11,758
<b>TOTAL ASSETS</b>		<b>935,674</b>	<b>911,950</b>
<b>LIABILITIES, UNRESTRICTED INVESTMENT ACCOUNTS AND EQUITY</b>			
<b>LIABILITIES</b>			
Customers' current accounts		81,660	79,724
Other liabilities	13	12,571	11,432
<b>Total Liabilities</b>		<b>94,231</b>	<b>91,156</b>
<b>UNRESTRICTED INVESTMENT ACCOUNTS</b>			
Financial institutions' investment accounts	14	141,358	157,914
Customers' investment accounts	14	600,024	522,379
<b>Total Unrestricted Investment Accounts</b>		<b>741,382</b>	<b>680,293</b>
<b>EQUITY</b>			
	15		
Share capital		72,859	72,859
Treasury shares		(307)	(173)
Share premium		43,936	43,936
Reserves		(16,594)	23,132
Proposed appropriations		167	747
<b>Total Equity</b>		<b>100,061</b>	<b>140,501</b>
<b>TOTAL LIABILITIES, UNRESTRICTED INVESTMENT ACCOUNTS AND EQUITY</b>		<b>935,674</b>	<b>911,950</b>
<b>COMMITMENTS AND CONTINGENT LIABILITIES</b>	17	<b>13,230</b>	<b>18,765</b>



Khalid Abdulla Al Bassam  
Chairman



Khalid Mohammed Najeebi  
Board Member



Mohammed Ebrahim Mohammed  
Chief Executive Officer

The attached notes 1 to 31 form part of these consolidated financial statements.

## CONSOLIDATED STATEMENT OF INCOME

For the year ended 31 December 2010

	Notes	2010 BD'000	2009 BD'000
<b>INCOME</b>			
Income from Islamic finances	18	28,073	30,300
Income from sukuk and commodities	18	5,010	5,394
		<b>33,083</b>	<b>35,694</b>
<b>Gross return to unrestricted investment accounts</b>			
Gross return to unrestricted investment accounts		28,188	29,155
Group's share as a Mudarib		(10,467)	(11,517)
Return on unrestricted investment accounts		17,721	17,638
<b>Group's share of income from joint financing and investment accounts</b>			
Group's share of income from joint financing and investment accounts		15,362	18,056
Net income from investments	19	901	3,164
Loss on sale of available for sale investments		(1,429)	(2,005)
Share of results of associates		(717)	(174)
Fee and commission income		2,661	4,418
Other income		616	433
<b>Total income</b>		<b>17,394</b>	<b>23,892</b>
<b>EXPENSES</b>			
Staff costs		9,711	9,812
Depreciation		1,554	1,320
Other expenses	20	7,473	5,750
<b>Total expenses</b>		<b>18,738</b>	<b>16,882</b>
<b>Net ( loss ) income before fair value adjustment for investment in properties and provisions</b>			
Net ( loss ) income before fair value adjustment for investment in properties and provisions		(1,344)	7,010
Fair value adjustment for investment in properties	11	(18,051)	-
Provision for impairment	21	(20,317)	(26,407)
<b>NET LOSS FOR THE YEAR</b>		<b>(39,712)</b>	<b>(19,397)</b>
<b>BASIC AND DILUTED EARNINGS PER SHARE (fils)</b>			
BASIC AND DILUTED EARNINGS PER SHARE (fils)	23	(54.60)	(26.67)

## بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٢٠١٣ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٤ بالآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
٥٠,٨٣١	٥٢,١١٨	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي
١٨٤,٦٠٠	٦٨,٥٦٧	٤	إدعاءات لدى مؤسسات مالية
٣٤٦,٨٠٥	٤٠٨,٠٢١	٥	التمويلات
١٠٧,٠٢٦	١٢٣,٥٦١	٦	استثمارات في أوراق مالية
٩٠,٣٥٦	١٢٢,٢٧٧	٨	إجارة منتهية بالتمليك
١٤,٩٢٤	١٤,٠٦٥	٨	إيجارات مستحقة القبض
٣٦,٢٣٦	٣٠,٨٣٥	٧	استثمارات في شركات زميلة
٥٨,٢١٩	٥٣,٩٣٤	١٠	استثمارات عقارية
١٧,٠٦٧	١٧,١٠١	٩	ممتلكات ومعدات
٤,٢٣٠	٤,٧٢٨	١١	موجودات أخرى
٩١,٢٩٤	٨٧٥,٢٠٧		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
٩٥,١٤٤	٧٥,٥٧٠		ودائع من مؤسسات مالية
١٠٥,٩٣٢	١٣٧,٤٢٣		حسابات جارية للعملاء
١٣,٦٠٨	١٦,٥١٨	١٢	مطلوبات أخرى
٢١٤,٦٨٤	٢٢٩,٥١١		<b>مجموع المطلوبات</b>
٦١٧,٤٩٤	٥٦٦,٦٠١	١٣	<b>حقوق ملكية حاملي المساهمين حسابات الإستثمار</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧	١٤	رأس المال
(٥٦٣)	(٥٦٣)	١٤	أسهم خزينة
(١٦٥٣٠)	(١٤,٣٢٠)		إحتياطيات
٧٦,٨٧٤	٧٩,٠٨٤		<b>العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم</b>
١,٢٤٢	١١	١١	حقوق غير مسيطرة
٧٨,١١٦	٧٩,٠٩٥		<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
٩١,٢٩٤	٨٧٥,٢٠٧		<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين</b>
١٥,٩٩١	٢٢,٢٧٧	١٥	<b>إرتباطات والتزامات محتملة</b>

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٤٤ إلى ٧٩ من قبل مجلس الإدارة في ١١ فبراير ٢٠١٥ ووقعها بالنيابة عنه:



محمد جناحي  
الفائز بأعمال الرئيس التنفيذي



خالد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة



عبد الرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح
بالآلاف الدنانير البحرينية	بالآلاف الدنانير البحرينية	
<b>الدخل</b>		
٣٢,٥٠٤	٢٨,٧٠٢	١٧
دخل من التمويلات		
٤,٩٢١	٢,٥٣٥	
دخل من الإستثمار في الصكوك		
٣٧,٤٢٥	٣١,٢٣٧	
(١٠,٨٦٠)	(٧,٢٨٧)	١٣,٤
مطروحاً: عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		
٢٦,٥٦٥	٢٣,٩٥٠	
(٢٦٤)	(٢٥٢)	
مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية		
٥,٣٠٧	٦,٤٥٢	
إيرادات الرسوم والعمولات		
٢,٩١٨	٤,٤١٠	١٨
إيرادات من الإستثمارات		
(٨٠٧)	٨,٥٦٨	١٩
إيرادات من الإستثمارات العقارية		
١,١٩٧	(١,٥٥٠)	٧
حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة		
٦٩٤	١,٢٧٣	
صافي أرباح من العملات الأجنبية		
٣٥,٦١٠	٤٢,٨٥١	
<b>مجموع صافي الدخل</b>		
<b>المصروفات</b>		
١٠,١٣	١١,٤٨٢	
تكاليف الموظفين		
١,٦٤٤	١,٦٤١	٩
إستهلاك		
٨٠٨٠	٨,٥٠٢	٢٠
مصروفات أخرى		
١٩,٧٣٧	٢١,٦٢٥	
<b>مجموع المصروفات</b>		
١٥,٨٧٣	٢١,٢٢٦	
<b>الربح قبل مخصص انخفاض القيمة</b>		
(٥,٢٧٥)	(٧,٥٩٣)	٢١,١
مخصص انخفاض قيمة التمويلات		
(٥,٤١١)	(٤,٣٣٦)	٢١,٢
مخصص انخفاض قيمة الإستثمارات		
٩٢٠	-	٢١,٣
مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى		
٦١٠٧	٩,٢٩٧	
<b>الربح للسنة</b>		
٦,٥٢	٩,٩٣	٢٣
<b>العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)</b>		

محمد جناحي  
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

خالد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة

## بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤ بالآف الدنانير البحرينية	٢٠١٥ بالآف الدنانير البحرينية	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
٥٢,١١٨	٦١,١١٤	٣	نقد وأرصده لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي
٦٨,٥٦٧	٧٣,١٥٠	٤	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٤٨٠,٢١	٤٧٥,٦٤٨	٥	موجودات التمويل
١٢٣,٥١١	١٣٠,٦٣٥	٦	استثمارات في أوراق مالية
١٠٢,٢٧٧	١١٨,٦١	٨	إجارة منتهية بالتملك
١٤,٦٥	١٥,٦٩٢	٨	إيجارات مستحقة القبض
٣٠,٨٣٥	٢٨,١١٦	٧	إستثمارات في شركات زميلة
٥٣,٩٣٤	٤٣,٦٠١	١٠	إستثمارات في عقارات
١٧,١٠١	١٦,٦٤٠	٩	ممتلكات ومعدات
٤,٧٢٨	١٣,٦٩١	١١	موجودات أخرى
٨٧٥,٢٧	٩٧٦,٣٤٨		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين</b>
			<b>المطلوبات</b>
٧٥,٥٧٠	٩٣,٥١٦		ودائع من مؤسسات مالية
١٣٧,٤٢٣	١٤١,٢٤٤		حسابات جارية للعملاء
١٦,٥١٨	١٦,٦١٦	١٢	مطلوبات أخرى
٢٢٩,٥١١	٢٥١,٣٧٦		<b>مجموع المطلوبات</b>
٥٦٦,٦٠١	٦١٥,٤٦٠	١٣	<b>حقوق أصحاب حسابات الاستثمار</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
٩٣,٩٦٧	٩٧,٤٤١	١٤	رأس المال
(٥١٣)	(٥١٣)	١٤	أسهم خزينة
-	(٨٧٩)		أسهم خطة حوافز الموظفين
-	٢,٧٩٤		علاوة إصدار اسهم
(١٤,٣٢٠)	١,٧١٩		إحتياطيات
٧٩,٨٤	١,٩,٥١٢		حقوق الملكية المنسوبة إلى حاملي أسهم الشركة الأم
١١	-		حصة غير مسيطرة
٧٩,٩٥	١,٩,٥١٢		<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
٨٧٥,٢٧	٩٧٦,٣٤٨		<b>مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق المساهمين</b>

حسان جزّار  
الرئيس التنفيذي

خالد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة



## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥


٢٠١٤ بالآف الدنانير البحرينية	٢٠١٥ بالآف الدنانير البحرينية	إيضاح	
			<b>الدخل</b>
٢٨,٧٠٢	٣٣,٥٣٠	١٧	دخل التمويل
٢,٥٣٥	٣,٦٥٩		دخل الإستثمار في الصكوك
٣١,٢٣٧	٣٧,١٨٩		عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
(٢٣,٣٧٩)	(٢١,٥٨٢)		حصة المجموعة كمضارب
١٦,٠٩٢	١٦,٣٩٥		صافي عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
(٧,٢٨٧)	(٥,١٨٧)	١٣.٤	<b>صافي دخل التمويل</b>
٢٣,٩٥٠	٣٢,٠٠٢		مصروفات ودائع من مؤسسات مالية
(٢٥٢)	(٥٤٦)		إيراد الرسوم والعمولات
٦,٤٥٢	٧,٧٤٦		إيراد الإستثمارات في أوراق مالية
٣,٩٩٠	٧٣٩	١٨	إيراد الإستثمارات في عقارات
٨,٩٨٨	١,١٩٤	١٩	حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
(١,٥٥٠)	(٧١١)	٧	صافي أرباح العملات الأجنبية
١,٢٧٣	١,٢٢٣		إيرادات أخرى
-	٧٢		<b>مجموع صافي الدخل</b>
٤٢,٨٥١	٤١,٧١٩		<b>المصروفات</b>
١١,٤٨٢	١,٢١٢		تكاليف الموظفين
١,٦٤١	١,٥٥٤	٩	إستهلاك
٨,٥٠٢	٩,٧٩٥	٢٠	مصروفات أخرى
٢١,٦٢٥	٢١,٥٦١		<b>مجموع المصروفات</b>
٢١,٢٢٦	٢٠,١٥٨		<b>الربح قبل مخصص انخفاض قيمة الموجودات</b>
(٧,٥٩٣)	(٥,٢٠٣)	٢١.١	مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل
(٤,٣٣٦)	(٣,٧٥٠)	٢١.٢	مخصص انخفاض قيمة الإستثمارات
٩,٢٩٧	١١,٢٠٥		<b>ربح السنة</b>
١١,٧٦	١٤,٠٢	٢٣	<b>العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)</b>

حسان جزّار  
الرئيس التنفيذي


خالد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاحات	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
<b>الموجودات</b>			
٤١,٦٨١	٤٣,٨٩٣	٣	نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي
١٤٨,٨١٣	١٣٢,٤٤٤	٤	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
٢٠,١٩٧٢	٢٢٧,٧٥٧	٥	مرايحات
٩٢,٨٥٣	٩٠,٢٢٠	٦	مشاركات
١,٩,٩٢٢	٩٦,٢٨٨	٧	إستثمارات
٧,١٥١	٧,١٤٣	٨	إستثمارات في شركات زميلة
٩,٤٩٦	١,٥٩٩	٩	إستثمارات في موجودات الإجارة
٩٧,٤١٦	٩٦,٨٤٦	١٠	إجارة منتهية بالتملك
١١٥,٠٠٨	١,٦,٣٥١	١١	إستثمارات عقارية
٧,٨٧٣	١٣,٧٦٦		إيجارات مستحقة القبض
٦,٩٥٨	٧,٥١٧	١٢	موجودات أخرى
٨٣٩,١٤٣	٨٣٢,٨٠٤		<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك</b>			
<b>المطلوبات</b>			
٨٥,٠٩٦	٨٧,١٣٢		حسابات جارية للعملاء
١٤,٥٠٧	١٤,٦٤٩	١٣	مطلوبات أخرى
٩٩,٦٠٣	١,١,٧٨١		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>			
١,٨,٨٧٩	٨٧,٦٩٠	١٤	حسابات إستثمار المؤسسات المالية
٥٢٩,٣٣٢	٥٧٣,٥٧٠	١٤	حسابات إستثمار العملاء
٦٣٨,٢١١	٦٦١,٢٦٠		<b>مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار</b>
<b>حقوق الملاك</b>			
٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧	١٥	رأس المال
(٥٦٣)	(٥٦٣)		أسهم خزانة
٤٣,٩٣٦	-		علاوة إصدار أسهم
(٣٦,١١)	(٢٣,٦٤١)		إحتياطيات
١,١,٣٢٩	٦٩,٧٦٣		<b>مجموع حقوق الملاك</b>
٨٣٩,١٤٣	٨٣٢,٨٠٤		<b>مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك</b>
١,٠,٩٩	١,٠,٢٨٥	١٧	<b>ارتباطات والتزامات محتملة</b>


  
محمد إبراهيم محمد  
الرئيس التنفيذي


  
نبيل أحمد أمين  
عضو مجلس الإدارة

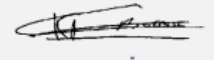
  
خالد عبد الله البسام  
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م

٢٠١٢ ألف دينار بحريني	٢٠١١ ألف دينار بحريني	إيضاحات
<b>الدخل</b>		
٢٩,٦٧٦	٢٧,٣٧٨	١٨ دخل من التمويلات الإسلامية
٣,٣٥٣	٣,٢٨٤	دخل من الاستثمار في الصكوك
٣٣,٠٢٩	٣٠,٦٦٢	
٢٦,٦٨٨	٢٨,٤٩٦	إجمالي عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
(١١,٩٤٦)	(١٤,٥٠٣)	حصة المجموعة كمضارب
١٤,٧٤٢	١٣,٩٩٣	عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
١٨,٢٨٧	١٦,٦٦٩	حصة المجموعة من دخل تمويلات وحسابات الاستثمار المشتركة
٨٥٨	٢,١٧٢	١٩ صافي دخل الإستثمارات
١٣١٥	٦٥٤	ربح من بيع إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
١٦٥	٢٠٠	حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة
٣,٩٣٠	٤,٧٤١	دخل الرسوم والعمولات
١,٦٣٧	٣٩	دخل آخر
٢٦,١٩٢	٢٤,٤٧٥	<b>مجموع الدخل</b>
<b>المصروفات</b>		
٩,٩٥٩	١٠,٤٧١	تكاليف الموظفين
١,٦٩٠	١,٦٤٠	إستهلاك
٧,٩١٩	٧,٥٠٤	٢٠ مصروفات أخرى
١٩,٥٦٨	١٩,٦١٥	<b>مجموع المصروفات</b>
<b>صافي الدخل قبل تعديل القيمة العادلة للإستثمارات العقارية</b>		
٦,٦٢٤	٤,٨٦٠	و صافي مخصص الإضمحلال
(٢,٥٧٠)	(٩,٧٧٢)	١١ تعديل القيمة العادلة للإستثمارات العقارية
(٢٦,٤٠٦)	(٣١,٢٨٣)	٢١ صافي مخصص الإضمحلال
(١٧,٣٥٢)	(٣٦,١٩٥)	<b>صافي الخسارة للسنة</b>
(٢٠,٧١)	(٣٨,٦٧)	٢٣ <b>النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)</b>

  
محمد إبراهيم محمد  
الرئيس التنفيذي

  
نبيل أحمد أمين  
عضو مجلس الإدارة

  
خالد عبد الله البسام  
رئيس مجلس الإدارة

## بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥ بالآف الدنانير البحرينية	٢٠١٦ بالآف الدنانير البحرينية	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
٦١,١١٤	٦٣,٢٠٨	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي
٧٣,١٥٠	٦٣,٨٠٥	٤	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٤٧٥,٦٤٨	٥٢٦,٦٣٧	٥	موجودات التمويل
١٣,٦٣٥	١٤٥,٧٣١	٦	استثمارات في أوراق مالية
١١٣,٩٣٨	١٥١,٧٥٢	٨	إحارة منتهية بالتمليك
١٩,٨١٥	٨,٦١٨	٩	إيجارات مستحقة القبض
٢٨,١١٦	٢٦,٤٨٧	٧	إستثمارات في شركات زميلة
٤٣,٦٠١	٢٨,٠٦٦	١١	إستثمارات في عقارات
١٦,٦٤٠	١٥,٨٨١	١٠	ممتلكات ومعدات
١٣,٦٩١	١٢,٠٠٣	١٢	موجودات أخرى
٩٧٦,٣٤٨	١,٠٤٢,١٨٨		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
٩٣,٥١٦	١٠٣,٨٧٤		إيداعات من مؤسسات مالية
١٥٧,٣٠٠	١٥٢,٦٤٧		حسابات جارية للعملاء
١٦,٦١٦	١٤,٨٧٩	١٣	مطلوبات أخرى
٢٦٧,٤٣٢	٢٧١,٤٠٠		<b>مجموع المطلوبات</b>
٥٩٩,٤٠٤	٦٥٤,٣١٦	١٤	<b>حقوق أصحاب حسابات الإستثمار</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
٩٧,٤٤١	١٠١,٣٣٩	١٥	رأس المال
(٥٦٣)	(٥٦٣)	١٥	أسهم خزينة
(٨٧٩)	(٦٠٤)		أسهم خطة حوافز الموظفين
٢,٧٩٤	٥٦		علاوة إصدار أسهم
١,٧١٩	١٦,٢٤٤		إحتياطيات
١٠٩,٥١٢	١١٦,٤٧٢		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
٩٧٦,٣٤٨	١,٠٤٢,١٨٨		<b>مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b>

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٥٦ إلى ٨٩ من قبل مجلس الإدارة في ١٢ فبراير ٢٠١٧ ووقعها بالنيابة عنه:



حسان أمين جزار  
الرئيس التنفيذي



خالد محمد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. عصام عبد الله فخرو  
رئيس مجلس الإدارة

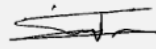
## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٦ بالآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح	الدخل
٣٣,٥٣	٣٤,٨٨١	١٨	دخل التمويل
٣,٦٥٩	٤,٠٩٦		دخل الإستثمار في الصكوك
٣٧,١٨٩	٣٨,٩٧٧		<b>إجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك</b>
(٢٩,٩٦١)	(٢٩,٣٠١)		عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
٢٤,٧٧٤	٢٢,١٧٠		حصة المجموعة كمضارب
(٥,١٨٧)	(٧,١٣١)	١٤.٥	صافي عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
			<b>حصة المجموعة من دخل الموجودات ذات التمويل المشترك</b>
٣٢,٠٠٢	٣١,٨٤٦		<b>(كمضارب ومستثمر)</b>
(٥٤٦)	(١,٢٢٥)		مصرفوات إيداعات من مؤسسات مالية
٥,٩٥٥	٦,٧٦٨		إيراد الرسوم والعمولات
٧٣٩	٧٣٩	١٩	إيراد الإستثمارات في أوراق مالية
١,١٩٤	(٥١٣)	٢٠	إيراد الإستثمارات في عقارات
(٧١١)	(٤٣٧)	٧	حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
٣,٠٨١	٤,٥٤٤	٢١	إيرادات أخرى
٤١,٧١٩	٤١,٦٧٢		<b>مجموع الدخل</b>
			<b>المصرفوات</b>
١,٢١٢	١١,١٨١		تكاليف الموظفين
١,٥٥٤	١,٥١٩	١٠	إستهلاك
٩,٧٩٥	١,٨٢٠	٢٢	مصرفوات أخرى
٢١,٥١١	٢٣,٥٢٠		<b>مجموع المصرفوات</b>
٢,١٥٨	١٨,١٥٢		<b>الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة</b>
(٥,٢٠٣)	(٢,٠٩١)	٢٣.١	مخصص انخفاض قيمة التموليات، صافي
(٣,٧٥٠)	(٧,٦٤١)	٢٣.٢	مخصص انخفاض قيمة الإستثمارات، صافي
١١,٢٠٥	٨,٤٢٠		<b>ربح السنة</b>
١٣,٣٦	٨,٤١	٢٥	<b>العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)</b>



حسان أمين جزار  
الرئيس التنفيذي



خالد محمد المناعي  
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. عصام عبد الله فخر  
رئيس مجلس الإدارة

## بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦ بالآف	٢٠١٧ بالآف	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
٦٣,٢٠٨	٦٩,٦٦٦	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي
٦٣,٨٠٥	٨٠,٨٤٥	٤	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٠,٤٥٦	٥٦,٨٢٢	٥	موجودات التمويل
١٤٥,٧٣١	٢٥٨,٣٩٩	٦	استثمارات في أوراق مالية
١٥١,٧٥٢	١٦٤,٣٩٧	٨	إجارة منتهية بالتمليك
٨,٦١٨	١٤,٤٨٣	٩	إيجارات مستحقة القبض
٢٦,٤٨٧	٢٣,٧٣٩	٧	استثمارات في شركات زميلة
٢٩,٥٠١	٢٩,٨٣١	١١	استثمارات في عقارات
١٤,٦٤٧	١٤,٢٧٠	١٠	ممتلكات ومعدات
١١,٧٩٣	١١,١٩٥	١٢	موجودات أخرى
١,٠٢٢,٠٠٧	١,٢٢٨,٦٤٧		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
٩٢,٤٥٤	٦٧,٨٧٢		إيداعات من مؤسسات مالية
١١,٤٤٠	١٠,٥٧٦	١٣	تمويلات من مؤسسات مالية
١٣٢,٤٦٦	١٣١,٦٦٦		حسابات جارية للعملاء
١٤,٨٧٩	١١,٥٠٧	١٤	مطلوبات أخرى
٢٥١,٢١٩	٣١٢,٦٢١		<b>مجموع المطلوبات</b>
٦٥٤,٣١٦	٧٩٣,٧٥٦	١٥	<b>حقوق أصحاب حسابات الاستثمار</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
١,١٣٣,٣٩	١,١٣٣,٣٩	١٦	رأس المال
(٥٦٣)	(٨٦٤)	١٦	أسهم خزينة
(٦٠٤)	(٤٩٨)		أسهم خطة حوافز الموظفين
٥١	٩٨		علاوة إصدار اسهم
١٦,٢٤٤	٢٢,١٩٥		إحتياطيات
١١٦,٤٧٢	١٢٢,٢٧٠		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
١,٠٢٢,٠٠٧	١,٢٢٨,٦٤٧		<b>مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية</b>

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٤٥ إلى ٨٢ من قبل مجلس الإدارة في ١٢ فبراير ٢٠١٨ ووقعها بالنيابة عنه:



حسان أمين جزار  
الرئيس التنفيذي



العميد إبراهيم عبدالله المحمود  
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. عصام عبدالله فخرو  
رئيس مجلس الإدارة

## بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٧ بآلاف الدنانير البحرينية	إيضاح	الدخل
٣٤,٨٨١	٤,٥٠٧	١٩	دخل التمويل
٤,٠٩٦	٦,٨٠٨		دخل الإستثمار في الصكوك
٣٨,٩٧٧	٤٧,٣١٥		إجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك
(٢٩,٣٠١)	(٣٦,٠٠٠)		عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
٢٢,٦٧٠	٢٤,٦٤٦		حصة المجموعة كضارب
(٧,٣٣١)	(١١,٣٦٤)	١٥,٥	صافي عائد حقوق اصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٨٤٦	٣٥,٩٥١		حصة المجموعة من دخل الموجودات ذات التمويل المشترك (كضارب ومستثمر)
(١,٠٠٢)	(١,٠١٨)		مصرفوات إيداعات من مؤسسات مالية
(٢٢٣)	(٢,٣٢٢)		مصرفوات تمويلات من مؤسسات مالية
٦,٧٦٨	٧,٦٤٢		دخل الرسوم والعمولات
٧٣٩	٥١٣	٢	دخل الإستثمارات في أوراق مالية
(٥٦٣)	٢١٣	٢١	دخل الإستثمارات في عقارات
(٤٣٧)	(١١,٣٠٣)	٧	حصة المجموعة من نتائج الشركات الرميطة صافي
٤,٥٤٤	٢,٧٤٠	٢٢	دخل آخر
٤١,٦٧٢	٤٢,٩٠٦		مجموع الدخل
			المصرفوات
١١,١٨١	١٢,٦١١		تكاليف الموظفين
١,٥١٩	١,٥٧٠	١	إستهلاك
١,٨٤٠	١٢,٣٨٧	٢٣	مصرفوات أخرى
٢٣,٥٢٠	٢٦,٥٦٨		مجموع المصرفوات
١٨,١٥٢	١٦,٣٣٨		الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة
(٢,٠٩١)	(٢,٥٣٧)	٢٤,١	مخصص انخفاض قيمة التموليات صافي
(٧,٦٤١)	(٣,٦٦٠)	٢٤,٢	مخصص انخفاض قيمة الإستثمارات صافي
٨,٤٤٠	١٠,١٤١		ربح السنة
٨,٤٤١	١٠,١٤٤	٢٦	العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)



حشاشان أمين جزار  
الرئيس التنفيذي



العميد إبراهيم عبدالله المحمود  
نائب رئيس مجلس الإدارة




د. عصام عبدالله فخر  
رئيس مجلس الإدارة

## القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

معاد عرضها		إيضاح	
٢٠١٢	٢٠١٣		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
<b>الموجودات</b>			
٤٣,٨٩٣	٥٠,٨٣١	٣	نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف البحرين المركزي
١٣٢,٤٢٤	١٨٤,٦٠٠	٤	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
٢٢٧,٧٥٧	٢٥٦,٣٣٨	٥	مرايبات
٩,٢٢٠	٩,٧٦٧	٦	مشاركات
٩٦,٨٤٦	٩٠,٣٥٦	٩	إجارة منتحية بالتمليك
١١,٣٧١	١٠٧,٠٢٦	٧	إستثمارات
٣٥,٢١٥	٣٦,٢٣٦	٨	إستثمارات في شركات زميلة
٦٤,٨٨٨	٥٨,٢١٩	١٠	إستثمارات عقارية
١٣,٧٦٦	١٤,٩٢٤	٩	إيجارات مستحقة القبض
١٥,٥٣٠	١٧,٠٦٧		ممتلكات ومعدات
١,٨٩٤	٤,٢٣٠	١١	موجودات أخرى
٨٣٢,٨٠٤	٩١,٢٩٤		<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق المالك</b>			
<b>المطلوبات</b>			
٨٧,١٣٢	١٠٠,٩٣٢		حسابات جارية للعملاء
١٤,٦٤٩	١٣,٦٠٨	١٢	مطلوبات أخرى
١٠,٧٨١	١١٩,٥٤٠		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>حقوق حاملي حسابات الإستثمار</b>			
٨٧,٦٩٠	٩٥,١٤٤	١٣	حسابات إستثمار المؤسسات المالية
٥٧٣,٥٧٠	٦١٧,٤٩٤	١٣	حسابات إستثمار العملاء
٦٣٨,٢١١	٦٣٨,٢١١		
٦٦٢,٦٠٠	٧١٢,٦٣٨		<b>مجموع حقوق حاملي حسابات الإستثمار</b>
<b>حقوق المالك</b>			
٩٣,٩٦٧	٩٣,٩٦٧	١٤	رأس المال
(٥٦٣)	(٥٦٣)	١٤	أسهم خزانية
(٢٣,٦٤١)	(١٦,٥٣٠)		إحتياطيات
٦٩٧,٦٦٣	٧٦,٨٧٤		العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم
-	١,٢٤٢		حقوق غير مسيطرة
٦٩٧,٦٦٣	٧٨,١١٦		<b>مجموع حقوق المالك</b>
٨٣٢,٨٠٤	٩١,٢٩٤		<b>مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق المالك</b>
١,٢٨٥	١٥,٩٩١	١٥	ارتباطات والالتزامات محتملة

  
محمد إبراهيم محمد  
الرئيس التنفيذي

  
خالد المناعي  
عضو مجلس الإدارة

  
عبد الرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة


تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.



## القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
			<b>الدخل</b>
٢٧,٣٧٨	٣٢,٥٠٤	١٧	دخل من التمويلات الإسلامية
٣,٢٨٤	٤,٩٢١		دخل من الإستثمار في الصكوك
٣,٦٦٢	٣٧,٤٢٥		
٢٨,٤٩٦	٣٢,٨٤٩		إجمالي عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
(١٤,٥٠٣)	(٢١,٧٢٥)		حصة المجموعة كضارب
١٣,٩٩٣	١١,١٢٤		عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
١٦,٦٦٩	٢٦,٣٠١		حصة المجموعة من دخل تمويلات وحسابات الإستثمار المشتركة
٢,١٧٢	١,٩٢٣	١٨	صافي دخل الإستثمارات
٦٥٤	٩٩٥		ربح من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
-	٥١٤		نكسب من بيع إستثمار عقاري
٢٠٠	١,١٩٧	٨	حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة
٤,٧٤١	٥,٣٠٧		دخل الرسوم والعمولات
٣٩	٦٩٤		دخل آخر
٢٤,٤٧٥	٣٦,٩٣١		<b>مجموع الدخل</b>
			<b>المصروفات</b>
١,٤٧١	١,٠١٣		تكاليف الموظفين
١,٦٤٠	١,٦٤٤		إستهلاك
٧,٥٠٤	٨,٠٠٠	١٩	مصروفات أخرى
١٩,٦١٥	١٩,٧٣٧		<b>مجموع المصروفات</b>
٤,٨٦٠	١٧,١٩٤		صافي الدخل قبل تعديل القيمة العادلة للإستثمارات العقارية
(٤,٠٧٤)	(١,٣٢١)	١٠	وصافي مخصص الإضمحلال
(٤١,٦٩١)	(١٥,٠٠٨)	٢٠	تعديل القيمة العادلة للإستثمارات العقارية
٤,٧١٠	٥,٢٤٢	٢٠	مخصص الإضمحلال
(٣٦,١٩٥)	٦,١٠٧		مبالغ مستردة
			<b>صافي الدخل (الخسارة) للسنة</b>
(٣٦,١٩٥)	٦,٠٦٩		<b>العائد إلى</b>
-	٣٨		حامل أسهم الشركة الأم
(٣٦,١٩٥)	٦,١٠٧		حقوق غير مسيطرة
(٣٨,٦٧)	٦,٥٢	٢٢	<b>النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)</b>

  
محمد إبراهيم محمد  
الرئيس التنفيذي

  
خالد المناعي  
عضو مجلس الإدارة

  
عبد الرزاق القاسم  
رئيس مجلس الإدارة

## Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.778 <sup>a</sup>	.032	.789	.19103

a. Valeurs prédites : (constantes) الرفع التشغيلي

## Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.778 <sup>a</sup>	.032	.789	.19103

a. Valeurs prédites : (constantes) الرفع التشغيلي

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	.010	1	.010	.261	.002 <sup>b</sup>
1 Résidu	.292	8	.036		
Total	.301	9			

a. Variable dépendante : مؤشر المردودية  
b. Valeurs prédites : (constantes) الرفع التشغيلي

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	.627	.342		.079	.094
1 الرفع التشغيلي	.756	.305	.778	.511	.023

a. Variable dépendante : مؤشر المردودية

## المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير المخاطر غير النظامية على الأداء المالي لبنك البحرين الإسلامي حيث تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي ، حيث تم حساب مؤشر الرفع التشغيلي ممثلاً للمخاطر المالية غير النظامية ؛ وحساب مؤشر المردودية ممثلاً للأداء المالي ، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للفترة الممتدة من 2008 - 2017 لبنك البحرين الإسلامي . وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين المخاطر غير النظامية والأداء المالي للمؤسسة في بنك البحرين الإسلامي .

**الكلمات المفتاحية :** المخاطر ، المخاطر غير النظامية ، الأداء المالي ، الرفع التشغيلي ، المردودية .

### **Abstract:**

This study aims to highlight the extent of the risk of irregularity on financial performance Bahrain Islamic bank ، wher the statistical approach was used analytical analysis، so that the operational le verage is calculated repring irregular risks ، and calculate the cost indexrepresenting the financial performance، depending on financial statements 2008-2017 provided by the bank ، the study concluded to a story ، positive relationship between ، irregular risks and the financial performance of the coporation in Bahrain Islamic bank.

**Keywords :** Risk ، the risk of irregularity ، financial performance ، operational lift ، revenue .